

حركة القوميين العرب والجمهورية العربية المتحدة

١٩٥٨ - ١٩٦١

أداة طوعية لـ " القيادة الرسمية للثورة العربية "

ما إن قامت الجمهورية العربية المتحدة ما بين سورية ومصر (شباط ١٩٥٨) حتى رأت فيها "حركة القوميين العرب" نواة للوحدة العربية الشاملة. و " كماشة قوة" لـ " محو إسرائيل " (١). وفي الآن الذي رحبت فيه " الحركة " بحل الأحزاب في الإقليم الشمالي (آذار ١٩٥٨) ، فإنها تمكنت بفضل صلابه جورج حبش الذي كان متخفياً يومئذ في عمان ، من تطويق اقتراح " حلها" الذي تقدم به مصطفى بيضون عضو قيادتها القومية، باسم بعض "الحركيين" في سورية ولبنان . فتفادت " الحل " باعتبار نفسها أداة طوعية لـ " القيادة الرسمية للثورة العربية " (٢) أي لقيادة عبد الناصر. وكان ذلك يعني تطوع " الحركة" للاضطلاع بوظائف حزب ناصري ، والتعويض عن الغياب الفعلي لهذا الحزب في الوطن العربي. إذا كانت الناصرية في الوطن العربي تياراً شعبياً أكثر منها حزبياً .

كان اقتراح حل "الحركة" سبباً مباشراً في تحويل جورج حبش لمركز إقامته من عمان إلى دمشق، بغية الحفاظ على تماسك النواة "الحركية" الصلبة فيها والحيلولة دون انحلالها (٣). غير أن تفادي حل هذه "النواة" وتحويل نفسها إلى أداة طوعية لـ "القيادة الرسمية" في المجرى الناصري، وضعها من الناحية الإجرائية في قبضة أجهزة رجل الإقليم الشمالي القوي عبد الحميد السراج ، التي كان يحكمها المنطق البيروقراطي الأمني للجهاز الرسمي .

غضت أجهزة السراج النظر عن عدم حل "الحركة" لتنظيمها في سياق غض الأجهزة المصرية المسؤولة عن الشؤون العربية، عن نشاط "الحركة" في جامعة القاهرة. وكان الطلاب القياديون "الحركيون" الذين فصلتهم إدارة الجامعة في بيروت أواخر عام ١٩٥٤ وأوائل عام ١٩٥٥ بسبب قيادتهم للتظاهرات الطلابية ضد حلف بغداد قناة هذا الاتصال (٤).

كان غض النظر هذا بالنسبة للإقليم الشمالي محكوماً - بمحدودية تنظيم "الحركة" وهامشيتها السياسية، ونوعية العلاقة الخاصة التي قامت منذ عام ١٩٥٧ ما بين أجهزة السراج و" الحركة " والرغبة في الامتفاده من كوادر "الحركة" في مواجهة البعث الذي أخذ يتعرض إلى عملية إضعاف منهجية بعد حل تنظيمه في الإقليم الشمالي .

وقد نشأت هذه العلاقة ما بين السراج و" الحركة " خلال عام ١٩٥٧، حير تولت أجهزته يومئذ تدريب أعضاء " الحركة" من سورية ولبنان والأردن، ومدهم بالسلاح من أجل مقاومة الحكم الهاشمي في الأردن (٥). من هنا ما لبث الإقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة حين غدا السراج رجله القوي، أن تحول إلى ملاذ وقاعدة تدريب لأعضاء "الحركة" من الأقطار العربية المجاورة (٦).

عوضت " الحركة" عن محدوديتها التنظيمية وهامشيتها السياسية في الإقليم الشمالي بعلاقتها الوطيدة بأجهزة السراج بقدر ما وجدت فيها هذه الأجهزة نواة " صلبة " يمكن الثقة بها والاعتماد عليها في مواجهة "البعث" . فتبوأ عدد من كوادرها، ووجهها السياسية ، عضوية مجلس الأمة ، ومناصب قيادية بارزة في "الاتحاد القومي" الذي شكل ليحل محل الأحزاب المحلولة.

أدت نوعية هذه العلاقة الخاصة ما بين "الحركة" وأجهزة السراج ، إلى تكون نوع من "كتلة سراجية" في "الحركة" في سورية، أثبت السياق اللاحق للصراع الذي نشب ما بين السراج والمشير عبد الحكيم عامر حول السلطة في الإقليم الشمالي، أن ولاءها للسراج كان أكبر من ولاءها لعبد الناصر. والواقع أن السراج أبدى حرصاً خاصاً على إبراز نوعية تلك العلاقة الخاصة ما بينه وبين "الحركة" ، إلى الدرجة التي كان يفتح فيها بيته لامنتقبات المهنيين بزواج أحد "الحركيين" ، وكان متأثراً عنه في أوساط "الحركة" قوله إن عضويته في "الحركة" شرف لا يدعيه (٧). وأدى ذلك ، لاسيما بالنسبة لأولئك الذين لم ترق لهم سياسة السراج وإجراءاته ، إلى تكوين صورة سلطوية عن النماذج "الحركية" في سورية، لم يعد التمييز فيها ممكناً ما بين رجل "الحركة" ورجل "السراج" .

لقد أقلق اختراق أجهزة السراج لـ "الحركة" جورج حبش الذي كان حريصاً على امتمتالية "الحركة" من داخل عملها كأداة طوعية لـ "الجمهورية العربية المتحدة" أو لـ "القيادة الرسمية" ، إذ وصل هذا الاختراق إلى القيادة القومية نفسها، فأدى إلى إخراج ثابت المهائني من "الحركة" (٨). وأثبت هذا الاختراق أن التوفيق ما بين استتمتالية "الحركة" واضطلاعها بوظيفة أداة طوعية ، كان نوعاً من ماء يكذب الغطاس. إذ لم تكن الأجهزة المصرية المسؤولة عن الشؤون العربية سوى أجهزة مخابرات.

غير أن اندراج "الحركة" في "المجرى الناصري" وتحولها إلى أداة طوعية للجمهورية العربية المتحدة، أخرجها من عزلتها النخبوية ومن هامشيتها السياسية ومحدوديتها التنظيمية، ووضعها في قلب الأحداث، ليصوغها هذا المجرى بشكل تنظيمي وإيديولوجي مختلف بنيوياً عن شكلها التقليدي في الخمسينات. وهو ما توضح على نحو نموذجي خلال فترة ١٩٥٨ - ١٩٦١ في كل من لبنان والعراق والكويت وفي تأسيس فروع قومية جديدة.

الخروج من العزلة أولاً- أحداث ١٩٥٨ في لبنان

شكلت أحداث أيار ١٩٥٨ في لبنان، التي اندلعت بعد أقل من شهرين من إعلان الجمهورية العربية المتحدة، فرصة لاختبار فعالية "الحركة" كأداة طوعية لـ "الجمهورية العربية المتحدة" و"قيادتها الرسمية". وبفضل الدعم العسكري والسياسي الذي قدمته أجهزة السراج لـ "الحركة" فإن "الحركة" تمكنت من لعب دور أساسي في أحداث ١٩٥٨ (٩)، التي اندلعت أول ما أندلعت في طرابلس ثم انتشرت وشملت لبنان الشمالي والشمال الشرقي ثم لبنان الجنوبي (١٠) .

أخرجت هذه الأحداث "الحركة" من هامشيتها وعزلتها وتسترها بالطوقس السرية الغربية والمخيمات الكشفية إلى ميدان الفعل الجماهيري، فلعب فرعها اللبناني الذي تم رفته بكوادر "حركية" مدربة مقيمة في الأردن وسورية (١١)، لأول مرة دوراً جماهيرياً عسكرياً يتخطى حجمه التنظيمي المحدود الذي لا يتعدى العشرات، والذي كان محصوراً بصورة أساسية في فريق من طلبة الثانوية.

وكان الفرع "اللبناني" أقرب إلى ما يسمى في علم الاجتماع السياسي بالحزب- المصفاة . ويعني هذا التعبير "حزباً" يمر به كثير من المنتسبين المؤقتين (١٢). ويفسر محسن إبراهيم هذا النزيف التنظيمي المستمر في الفرع اللبناني بنمو مدارك الطلاب المنخرطين في "الحركة" وتعرفهم بعد التخرج على تجارب فكرية وسياسية مختلفة (١٣). في حين يفسره باسل الكبيسي بأن الخريجين من "الحركة" كانوا يفضلون تجريب حظوظهم مع ما يتيح النظام الليبرالي "الحر" في لبنان أكثر من رهن مصيرهم بمنظمة صدامية (١٤). وما يهنا من ذلك أن هذا النزيف التنظيمي المستمر هر الذي دفع قيادة "الحركة" للتعويض عنه بكوادر من الفروع الأخرى .

حققت " الحركة " خلال أحداث ١٩٥٨ حضوراً مهماً في ثلاث مناطق هي : طرابلس وصور وبيروت. ففي طرابلس تمكنت من تحقيق حضور في الميناء، وضعها بقوة على الخارطة السياسية لمدينة. وفي صور، استفادت من انهيار السلطة، واحتدام الصراع التقليدي ما بين أقطاب الإقطاع السياسي في المنطقة (الأسعد والخليل)، فاضطلعت بدور مميّاسي، عسكري وضعها على قمة القيادة السياسية في المدينة (١٥). وبسبب فاعليتها في الجنوب، فإن محمد الزيات قائد تنظيم "الحركة" في صور تمكن من الحصول على بضعة آلاف من الأصوات في انتخابات ١٩٦٠ في لبنان (١٦). أما في بيروت فوجدت البورجوازية المدنية السنوية البيروتية التي نأت عن البعثيين والشيوعيين بسبب راديكاليتهم، ضالتها في " الحركة" فوضعت "الحركة" قواها تحت زعامة سياسييها التقليديين، الذين سرعان ما جرّوها إلى وحل البنية الطائفية اللبنانية، فأصبحت معارك الأوقاف والإفتاء وحقوق المسلمين على رأس هموم فرع "الحركة" اللبناني (١٧).

أخرجت أحداث ١٩٥٨ "الحركة" من عزلتها وهامشيتها بقدر ما ألحقتها بالسياسيين اللبنانيين التقليديين الذين استغلوا "الحركة" لحل خصوماتهم مع بعضهم البعض. ومن المعتقد أنه لولا ضغط الجمهورية العربية المتحدة لما قبلت "الحركة" هذا الانضمام (١٨) الذي حولها إلى نوع من "فرق عملة" تم التعبير عنه بإبرام أولئك السياسيين لتسوية " لا غالب ولا مغلوب ". ومن هنا أثبتت أحداث ١٩٥٨ في لبنان مما لا يدع مجالاً للشك، أن شعار الأداة الطوعية لـ "القيادة الرسمية للثورة العربية" قد تحول من الناحية الفعلية إلى أداة بأيدي الأجهزة المصرية، لا تمتلك في المحصلة النهائية أي دور مستقل في صنع القرار، إذ كان تصور هذه الأجهزة لـ "الحركة" " أدواتياً " صرفاً .

ثانياً- الصراع ما بين " القوميين " و "العراقيين " في العراق

١- انضمام جيل ١٩٥٦ إلى " الحركة "

ما إن تم تسوية الحرب الأهلية اللبنانية وفق صيغة " لا غالب ولا مغلوب "، حتى تهيأت " الحركة" لمعركة ضارية في العراق، ما بين " القوميين " و "العراقيين " حول مشكلة انضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة. وقد ارتبط تطور فرع " الحركة " العراقي إلى حد بعيد بهذه " المعركة"، وحقق في سياقها أول حضور تنظيمي وسياسي فاعل لـ " الحركة " في العراق .

لا يعود تشكل الخلايا الأولى لـ "حركة القوميين العرب " في العراق إلى أكثر من عام ١٩٥٥ حين نظمها بشكل جنيني كل من حامد الجبوري (عراقي) وصالح شبل (فلسطيني) (١٩) عضوي النواة القيادية المؤسسة لـ "الحركة" صيف ١٩٥١ (٢٠). ولم يتجاوز عدد أعضاء الخلايا "الحركية" المتكونة عشية ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عشرين عضواً (٢١) أو سبعة وعشرين عضواً على الأكثر (٢٢)، كان بعضهم لا يزال حتى ثورة تموز مقيماً في بيروت، وينحدرون جميعاً باستثناءات محدودة من طبقات الأعيان وأقرانهم من الموظفين الكبار في إدارة العهد الملكي (٢٣).

إثر قيام ثورة ١٤ تموز، وبروز نحاوف "الحركة" من توجهات عب لى الكريم قاسم العسلبية تجاه الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة، أوفدت القيادة القومية لى "الحركة" أحد كوادرها الشابة الذي أثبت كفاءة قيادية مبيهرة للعمل في فرع "الحركة" العراقي. ولم يكن هذا الكادر سوى نايف حواتمة الذي لعب دوراً أساسياً في تطور فرع "الحركة" (٢٤) من دخوله العراق بعيد ثورة تموز إلى آذار ١٩٦٣ حين أخرجته سلطات حركة ٨ شباط من العراق.

كانت الهوية السياسية لفرع "الحركة" العراقي الذي يحمل اسم "الشباب القومي العربي" مختلطة ما بينه وبين اسم منظمة طلابية نشيطة يقودها حزب الاستقلال في العراق، هي منظمة "الشباب القومي العربي"، التي كان أهم ظهور علني لها في التظاهرات الطلابية التي قادتها أواخر عام ١٩٥٦ احتجاجاً على العدوان الثلاثي على مصر (٢٥).

تستدعي أهمية هذه المنظمة من منظور استيعاب "الحركة" لاحقاً لمعظم نشاطها التوقف قليلاً عندها. يمكن اعتبار هذه المنظمة بمثابة المنظمة الطلابية الشبابية لحزب "الاستقلال" في العراق، وريث نادي المثلى القومي وحركة أيار التحررية ١٩٤١. وكان يقودها من حزب "الاستقلال" القديم كل من أحمد الجزائري وأحمد الحويبي، وهما ابن وقريب لاثنين من القادة العظام لثورة ١٩٢٠ في العراق هما الشيخ عبد الكريم الجزائري والشيخ سعيد الحويبي (٢٦).

وقد انتظم في "الحركة" بعيد ثورة تموز مباشرة أربعة من أعضاء القيادة الخماسية لهذه المنظمة (٢٧). وانضم ثلاثة منهم مباشرة إلى اللجنة القيادية "الحركية" في النجف، ولم يكن يتبع لهذه اللجنة قبيل ذلك سوى خلية محدودة مؤلفة من أربعة أعضاء. وبإضمام حوالي ٧٥ عضواً من تلك المنظمة إلى "الحركة" أصبح لـ "الحركة" ولأول مرة تنظيم فاعل في "النجف"، ولأهمية هذا الفرع تولى نايف حواتمة قيادته مباشرة (٢٨).

أدى الالتباس ما بين منظمة "الشباب القومي العربي" (الحركية) ومنظمة "الشباب القومي العربي" (الاستقلالية) إلى اعتبار "القوميين العرب" خطأً من حزب الاستقلال (٢٩). إذ كان سائداً قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وصف أعضاء حزب "الاستقلال" بـ "القوميين العرب"، فلم يكن يشار إليهم باسم "الاستقلاليين" نسبة إلى اسم الحزب بل باسم "القوميين العرب" (٣٠). ويفسر ذلك حرص "الشباب القومي العربي" (الحركي لاحقاً) على إزالة هذا الالتباس بينه وبين "الشباب القومي العربي" (الاستقلالي). وكانت إزالة هذا الالتباس مدفوعة بإرادة "الشباب القومي العربي" للعمل كتنظيم مستقل ومميز في خريطة العمل السياسي الحزبية في العراق بعيد ثورة تموز.

ومن هنا تم اختيار اسم "حركة القوميين العرب" بدلاً من "الشباب القومي العربي". وساعدت هذه الخطوة "الحركة" على إثبات وجودها كحزب سياسي في العراق (٣١). وقد تبنت منظمة "الشباب القومي العربي" هذا الاسم في كل الأقاليم، وأصبحت تعرف منذ أواخر عام ١٩٥٨ رسمياً باسم "حركة القوميين العرب". ومن هنا جاء الاختصار الرمزي لـ "القوميين العرب" بـ "الحركيين"، والذي استخدم أول ما استخدم في العراق (٣٢).

وقد تم تفضيل اسم "الحركة" على اسم "الحزب" على الأرجح في سياق تأثر "الشباب القومي العربي" في مرحلة تحوله إلى أداة طوعية اختيارية للجمهورية العربية المتحدة، بموقف "الناصرية" السلبي من ظاهرة "الحزبية" (٣٣) كان أبرز شيء وافقت عليه القيادة القومية لـ "الحركة" من خلال مبعوثها هاني الهندي بالنسبة لخطة عمل فرعها "العراقي" هو إصدار صحيفة سرية باسم "الوحدة"، والعمل في القطاع العسكري، وحمل اسم "حركة القوميين العرب" واتباع سياسة التحالف الجبهوي مع القوى القومية (٣٤).

٢- شعار الوحدة الفورية

عبر اسم "الوحدة" الذي اختير كاسم لجريدة "الحركة" رمزياً عن الهوية السياسية لـ "الحركة" برمتها. فكانت أبرز نشرة أصدرها فرع "الحركة" هي نشرة "الوحدة طريقنا" (تشرين الأول ١٩٥٨). دعت

النشرة وبالخط العريض إلى " الوحدة فوراً " ما بين العراق والجمهورية العربية المتحدة، وحددت النشرة طريق "الحركة" بأنه طريق " الوحدة الفورية التامة مع نواة الوحدة العربية المتمثلة بالجمهورية العربية المتحدة. من هنا رفضت النشرة مفهوم " الاتحاد الفيدرالي " الذي تمسك به العراقيون، ورأت فيه "شكلاً وحدوياً مشوهاً " و" تجسيداً مبطناً للتجزئة " ومجرد " تكتيك مقابل لنضال الوحدة، يهدف لامتصاص النقمة الشعبية ضد التجزئة" و" لم يلق بعض الرواج الشجي " إلا لارتباطه بـ "فئات عرف عنها معاداتها للاستعمار ونزعتها التقدمية " (٣) . وذلك في إشارة ضمنية إلى الحزب الشيوعي العراقي الذي طرح منذ ١٤ تموز في مذكرته إلى عبد الكريم قاسم " الاتحاد الفيدرالي " مقابل "الوحدة الفورية التامة" ودعم هذه المذكرة بمظاهرة كبرى في ٧ آب ١٩٥٨ عبرت عن " بأسه " صدرت هذه النشرة في أجواء تفجر الصراع ما بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف في شهر أيلول ١٩٥٨ حول الموقف من الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، والذي أخذ يكتسب شكل صراع ما بين "القوميين " (دعاة الوحدة الاندماجية) و"العراقيين " (دعاة الاتحاد الفيدرالي والجمهورية الخالدة). وقد أفضى هذا الصراع إلى إعفاء عارف في ١٢ أيلول من منصب نائب القائد العام ، وإلى إعفائه في ٣٠ منه من كافة مناصبه، ومن ثم ترحيله في ١٢ ت ١ كسفير للعراق في بون، وتصنيع لقب " الزعيم الأوحده " في تشرين الأول نفسه، والذي تلقفه الشيوعيون فوراً ونشروه على أومع نطاق ممكن. إن لم يكن هم الذين أطلقوه لمواجهة زعامة عبد الناصر القومية بزعامة وطنية عراقية (٣٦).

تدفع الوقائع المتسارعة التي حدثت خلال شهري أيلول وتشرين الأول ١٩٥٨ إلى اعتبار نشرة "الوحدة طريقنا" رداً على بيان الحزب الشيوعي العراقي في ٣ أيلول بخصوص الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة واليمن كبديل للوحدة الاندماجية. إذ حذر فيه الحزب الشيوعي مما يبيته "مؤيدو الاندماج مع الجمهورية العربية المتحدة" لتنفيذ " مخططهم بمعزل عن الشعب " ووضع " القوى الوطنية وال جماهير أمام الأمر الواقع، رغم عدم وجود أي قرار أو ميل عند "حكومة الجمهورية أو عند قادة الجيش " لذلك (٣٧) صدر البيان في أجواء إسقاط عارف وإقصائه عن السلطة ، ويبدو أنه في تحذيره مما " يبيته " " القوميون " كان يستتبق النتائج المحتملة عن عملية إسقاط عارف التي تم التهيئة لها وتنفيذها خلال شهر أيلول . وبالفعل لم تتأخر ردة فعل "القوميين " إذ تظاهر القوميون في ٣ ت ١ أمام منزل عارف تأييداً له بعد إقصاء قاسم له من كافة مناصبه (٣٨) كما حاول الضباط "القوميون " بقيادة أحمد حسن البكر القيام في الشهر نفسه بانقلاب ضد قاسم تم كشفه وقمعه على الفور (٣٩). كما أتهم القومي الجليل رشيد عالي الكيلاني في الشهر نفسه بتنظيم مؤامرة بالتنسيق مع الجمهورية العربية المتحدة (٤٠).

٣- تسوية مؤقتة

جرت محاولة لنزع الفتيل عن احتمال انفجار الصدام ما بين "العراقيين " و"القوميين "، الذي كانت نذره المهلكة بادية للجميع. حيث جرت محاولة لإحياء "جبهة الاتحاد الوطني " ، أثمرت عن إصدار أطرافها البعث (فؤاد الركابي) والوطني الديمقراطي (كامل الجادرجي ومحمد حديد) والاستقلال (محمد مهدي كبة ومحمد صديق شنشل) والشيوعي (عامر عبد الله)، لبيان تهدئة في ١٢ ت ١٩٥٨ ، دعا إلى "الكف " عن التظاهرات القائمة. وحذر من تحول "الخلاف في الرأي " إلى "خصومة" وأكد عزم الجبهة على دراسة "السياسة الجديرة بالاتباع لخدمة القومية العربية وإعلاء شأنها وبوجه خاص تحقيق أفضل وأمتن شكل من أشكال الارتباط بالجمهورية العربية المتحدة الشقيقة" و "إيجاد نقاط الوفاق التي تصون الجمهورية"، "نظامنا العتيق " (٤١).

عبر البيان عن نوع من تسوية ضمنية غائمة ومؤقتة ما بين "العراقيين " و"القوميين "، ما كان لها سوى أن تؤجل انفجار الصدام إلى حين، ثم تم في ١٩ ت ٢ إصدار تلك الأطراف نفسها لميثاق عمل جبهوي يحل محل الميثاق السابق للجبهة، وكان استمراراً لـ "التسوية" في البيان الأول، إذ أقر بأن العرب

أمة واحدة وأن العراق جزء منها، وركز على التحديد بشكل خاص لأفضل شكل للارتباط ما بين الجمهوريتين : العراقية والعربية المتحدة من جهة ، وعلى صيانة الاستقلال العراقي وتبني سياسة عربية تحررية من جهة ثانية (٤٢).

لم تؤيد "حركة القوميين العرب " هذه "التسوية" التي تعني تأييد "القوميين " لـ "استقلال العراق " مقابل تأييد "الشيوعيين " لـ أفضل شكل للارتباط ما بين الجمهوريتين "، فقد كان مطلبها يتلخص بـ "الوحدة الفورية التامة". إلا أن برنامج النقاط الثلاث عشرة التي نشرها خالد بكداش الأمين العام للحزب الشيوعي السوري في ١٤ ك ١ ، مستقوياً بنجاحات "الشيوعيين " في العراق، عجل في انهيار هذه "التسوية" ودمارها، وفتح الباب على مصراعيه أمام العنف.

٤- الترجمة العراقية لبرنامج خالد بكداش

تركز برنامج خالد بكداش على استبدال الوحدة الاندماجية القائمة بالفعل بـ "اتحاد فيدرالي " فضفاض. وكان هذا البرنامج بكلمة واحدة، وثيقة "انفصالية" تامة (٤٣)، لم يجرؤ على مثلها أي سياسي سوري حتى ذلك الوقت.

ترجم "العراقيون " الذي كان الحزب الشيوعي العراقي ركنهم الأساسي، برنامج بكداش "الانفصالي " المقنع بـ "الاتحاد الفيدرالي " بإعادة محاكمة رشيد علي الكيلاني أحد الأباء الكبار لـ "القوميين العرب " في ١٥ ك ١٩٥٨، أي في اليوم التالي مباشرة لذلك البرنامج ، وحكم في ١٧ منه على الكيلاني بالإعدام لـ "تأمره " على "الجمهورية " بالتعاون مع دولة أجنبية " (٤٤) هي دولة الجمهورية العربية المتحدة. وكانت المحاكمة من حيث طبيعتها وظروفها ووظيفتها سياسية صرفة لا لبس فيها لكافة دعاة الوحدة ما بين العراق والجمهورية العربية المتحدة. في الوقت نفسه الذي بادر فيه الحزب الشيوعي العراقي مع أطراف "جبهة الاتحاد الوطني " إلى إصدار بيان جديد في ٢٩ ك ١٩٥٨، أي بعد أسبوعين ونيف على برنامج بكداش ويعد حوالي أسبوع من إدانة عبد الناصر له ، يدعو للتصدي للمؤامرات الاستعمارية التي تتعرض لها الأمة العربية ، والتي تهدف للإيقاع ما بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة (٤٥).

ولكن هذا البيان الذي احتقره "الحركيون " أتى متأخراً كثيراً وبعد قوات الأوان. إذ كان عبد الناصر قد أدان في ٢٣ ك ١ البيان . وتفاعلت هذه الإدانة في العراق، في عنف سياسي متبادل كما بين "القوميين " و "العراقيين " استخدمت فيه الخناجر والمسدسات والقبضات، فأخذت الصحافة "العراقية" تنهم "عصابة مجرمة" بالوقوف خلف ذلك في حين تحدثت بيانات القوميين عن "عصابات فاشية مجرمة" يقف خلفها الشيوعيون (٤٦).

لم تكن المبادرة إلى تعميم الصراع مبادرة جمال عبد الناصر، كما يتصور كثيرون ، بل مبادرة خالد بكداش، الذي كان متورطاً دوماً في أحداث بغداد، ولكن عن بعد ومداورة (٤٧). وقد أفزع الحزب الشيوعي العراقي، باستملاكه لثورة تموز، وسيطرته على النقابات والاتحادات ولجان "المقاومة الشعبية" ، "القوميين ". إذ أثبت في شهر شباط وبالارتباط مع حكم "المهداوي " في ٥ شباط بإعدام عبد السلام عارف أنه قوة كلية القدرة والحضور. وإزاء ذلك لم يجد الوزراء القوميون مفرأ من الاستقالة من الحكومة، فنتشلت في ٧ شباط أي بعد يومين من الحكم بالإعدام على عارف وزارة : "عراقية" سياسياً سيطر عليها الجناح "العراقي " في الحزب الوطني الديمقراطي (كامل الجادري). كما أخذت الصحافة الشيوعية تصف "القوميين " بـ "العناصر الحاكمة والموتورة" وبـ "المؤامرات " وبـ "الافتراءات " وبـ "العطف المباشر أو غير المباشر على النشاطات المعادية للجمهورية في الداخل والخارج " (٤٨).

أصدرت "حركة القوميين العرب" في العراق في هذا السياق نشرة- كراساً بعنوان تحريضي: "أيها الشيوعيون أين إيمانكم بالاتحاد الفيدرالي" (شباط ١٩٥٩) (٤٩). وإذا كان صحيحاً أن عبد الناصر حتى شهر شباط لم يدن سوى الشيوعيين السوريين، وقام باعتقالات في صفوفهم في ٢٣ ك ١٩٥٨، بل وحاول أن يخفف في هذه اللحظة من نبرة العداء ضد الشيوعيين مؤكداً أنهم عرب أولاً وشيوعيون بعد ذلك، فإن كلماته حرّضت الناصريين ضد الشيوعيين حيثما كان للناصرية وزن يذكر (٥٠). وكانت نشرة "الحركة" في العراق نموذجاً مدرسياً لهذا التحريض.

يمكن اعتبار هذه النشرة رداً مباشراً على محاضرة عامر عبد الله عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي، التي ألقاها يوم ١٣ شباط في "جمعية الخريجين" تحت عنوان "الطريق التاريخي لوحدة الأمة العربية". وتلخص رأي "القوميين" فيها بأن عبد الله "أقر التجزئة ورضي بالإقليمية" (٥١). وكان هجوم الشيوعيين على احتفال أقيم في سفارة الجمهورية العربية المتحدة يوم ٢٢ شباط ١٩٥٩ بمناسبة الذكرى الأولى للوحدة (٥٢) تطويراً سافراً للصراع إلى الطريق القاتل: طريق العنف السياسي، وبات واضحاً أن الجميع يتعطشون لدماء الجميع ويستعجلونها.

لقد حاول عبد الكريم قاسم أن يمسك "العصا" من وسطها، وأن يعزز سلطته في ظل هذا الانقسام القطبي ما بين "القوميين" و"الشيوعيين". من هنا كان طبيعياً أن يفكر العسكريون القوميون والشيوعيون في أن بطرح فكرة التخلص منه وحسم الصراع، فبادر الضباط القوميون بقيادة العقيد الركن رفعت الحاج سري مؤسس تنظيم "الضباط الأحرار" ومعاونه المقدم الركن محمد خالد بإعادة بناء تنظيمهم العسكري (٥٣). أما المكتب العسكري للحزب الشيوعي الذي عرف بذلك، واعتبره جزءاً من خطة لاغتيال قاسم في شهر شباط في وزارة الدفاع، فأخذ يضغط على المكتب السياسي للحزب من أجل إقصاء قاسم. غير أن مثل هذا القرار الخطير في ظل تفاهات الحرب الباردة ما كان ملكاً للمكتب السياسي بل لموسكو. فأدى كشف أجهزة قاسم لمداولات المكتب العسكري الشيوعي إلى اعتقال أمري كتيبتي الدبابات الثالثة والرابعة في معسكر "أبو غريب" الهام لأي انقلاب، واللذين تبنيا إسقاط قاسم والاستيلاء على السلطة (٤).

أثمر شهر شباط العاتي المنذر بالدم عن مأساة "الموصل" التي استنفر "القوميون" قواهم فيها، بما في ذلك "الحركة" التي كان تنظيمها العسكري "موصلياً"، فكان نايف حواتمة "الدينامو" الفعلي في فرع "الحركة" العراقي حاضراً إبان "حركة الشواف"، واضطر للتخفي في الموصل ثم لتركها بنتائج فشلها " (٥٥).

أجهزت هزيمة الموصل نهائياً على التوازن داخل الجيش و المجتمع ما بين "القوميين" و"العراقيين"، فلا أحد ينكر أن هزيمة الموصل كانت انتصاراً "شيوعياً بالضربة القاضية على القوميين". وكان ما أعقب هذه الضربة من مجازر قبيحة مدعاة إلى جعل العلاقة ما بين "القوميين" و"الشيوعيين" في النقطة القاتلة: نقطة اللاعودة. ودفع قبح هذه المجازر ثابت حبيب العاني سكرتير لجنة التنظيم العسكري الشيوعي التي وضعت خطة سحق حركة الشواف عن طريق الجو للقول: "... إن التصفيات التي رافقت إلحاق الهزيمة بحركة الشواف من قبل منظمة الحزب الشيوعي العراقي في الموصل لم تكن مبررة" وأن "مجزرة الدملمجة، كانت جريمة ارتكبت ولا لزوم لها"، واستكمل الحزب الشيوعي العراقي تورطه بأن ترأس عضو لجنة مركزية عسكرية له هيئة التحقيق التي أشرفت على تعذيب المعتقلين " (٥٦).

الواقع أن قاسم نفسه ارتاع من هول ما حدث، فأحال المتهمين بمجازر "الموصل" إلى المحاكمات مع أنهم ادعوا الاستجابة لندائه بسحق "المتأمرين" وحكم عليهم بالإعدام، لينفذ "البعثيون" صبيحة الأيام

الثأرية الدموية "القبيحة" الأولى لحركة ٨ شباط ، حكم الإعدام بالمعتقلين الشيوعيين بوصفهم "شيوعيين"
"٥- " القوميون العرب " في مواجهة قاسم : خطط اغتالات

قرر "البعثيون" و"الحركيون" اغتيال قاسم في مطلع حزيران ١٩٥٩. وكان البعث هو الذي وضع الخطة وأتصل بحركة القوميين العرب بشأنها، بهدف التنسيق المشترك. إلا أنه تم تأجيل الخطة بسبب تلميحات قاسم بإمكانية توجيه ضربة ضد "الشيوعيين" كنوع من التوازن، وتخوفاً من استيلاء الحزب الشيوعي على السلطة (٥٧). إلا أنه إثر فجر ٢٠ أيلول الدامي الذي صب الزيت على آخر نقطة في النار بإعدام الدفعة الثانية من الضباط المتهمين بحركة الشواف و عددهم ١٣ ضابطاً في ميدان أم الطبول في ضواحي بغداد. لم يبق أمام "القوميين" سوى التهيؤ لـ "الثأر" من قاسم. ولم يتأخر "الثأر" إذ قام فريق اغتيال بعثي بمحاولة اغتيال قاسم في عرض الشارع في ٧ ت ١٩٥٩ أي بعد ثلاثة أسابيع من ذلك الفجر الدامي. وطبقاً لما أعلمنا به أحد أعضاء القيادة التي أتخذت قرار العملية، فإنه قد تم إعلام "حركة القوميين العرب" بالعملية (٥٨)، التي توضح فيما بعد أنها قد تمت بالتنسيق تام مع أجهزة المتحدة.

اعتقل بنتائج العملية مباشرة ١٢٠ متهماً من البعثيين والحركيين (٥٩). وكان على رأس المعتقلين من "الحركيين" باسل الكبيسي عضو قيادة إقليم العراق. غير أن قاسم غلب مبدأ "الرحمة فوق القانون" الذي ارتبط به، فلم يقدّم بتنفيذ أحكام الإعدام، بل شرع بحل سياسي، يقوم على إجازة تشكيل أحزاب سياسية، وتبين بوضوح أن قاسم لن يسلم "رقيبته" للشيوعيين، فرفض إجازة الحزب الشيوعي العراقي وأصر على ترخيص حزب شيوعي بديل عنه (مجموعة الصايغ).

إثر فشل العملية، تولت "حركة القوميين العرب" في العراق، وبشكل مستقل عن "البعث" الإمساك بزمام المبادرة، فنسقت مع اللواء الركن عبد العزيز العقيلي (كتلة الموصل العسكرية) الذي كانت وعوده أكثر من إمكاناته، مما اضطرها للتنسيق مع كتلة الضباط "القوميين" (كتلة صبحي عبد الحميد) (٦٠) التي أعادت بناء تنظيمها بعد إعدام الحاج سري ورفاقه وتفكيك التنظيم.

٦- " الجبهة القومية" مع "البعث"

كان التوافق السياسي ما بين "الحركة" و"البعث" تاماً حتى أواخر ١٩٥٩ حين انسحب الوزراء البعثيون من حكومة الجمهورية العربية المتحدة وأجهزتها. وكان مصدر هذا التوافق، هو توافق "الحركيين" و"البعثيين" التام مع الجمهورية العربية المتحدة، التي كانت أجهزتها تدعم "البعث" في العراق مالياً وتسليحياً وسياسياً (٦١). والواقع أن معظم قواعد "الحركة" و"البعث" في العراق يومئذ كان "ناصرياً"، وكان جمهورهما هو الجمهور الناصري بدرجة أساسية.

كان مبدأ "الجبهة القومية" في أساس خطة عمل فرع "الحركة" العراقي حين أخذ يعمل لأول مرة باسم "حركة القوميين العرب" (٦٢). إلا أن المبادرة لتشكيل هذه الجبهة، كانت من الناحية العملية مبادرة "البعث"، الذي دعا في أيار ١٩٦٠ القوى القومية إلى التحالف في "جبهة قومية" لإسقاط قاسم ومقاومة الشيوعيين.

انعكس انسحاب الوزراء البعثيين من حكومة الجمهورية العربية المتحدة سلباً على العلاقة ما بين "الحركة" و"البعث". إذ كانت العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة هي التي تضبط نغمة تلك العلاقة، وباتت نشرات "البعث" في أيار ١٩٦٠ تشكو من حملات "خصوم الحزب" الذي تركز على "كونه قد بدأ يتخلى عن شعار الوحدة، وأخذ يعمل ضد الجمهورية العربية المتحدة وضد عبد الناصر" (٦٣).

وطرح البعث في مواجهة هذه " الحملات " التي كان يعني بها " الحركة " بشكل أساسي، أنه يقف إلى جانب " العمل على وحدة العراق مع الجمهورية العربية المتحدة عن الطريق الشعبي الديمقراطي، ولكنه لن يقف دون الوحدة الفورية، وإنما لا يلتزم بما يترتب على حدوثها كل الحزب مثلاً " (٦٤). من هنا لم يعد الوفاق " تاماً " ما بين " البعث " و " الحركة"، فتلخص الوفاق بينهما على نقطتين أساسيتين هما: إسقاط حكم قاسم ومقاومة الشيوعيين (٦٥).

تشكلت " الجبهة القومية " بشكل أساسي من ثلاثة أطراف حزبية هي : حركة القوميون العرب والبعث والاستقلال (٦٦). وكانت " الجبهة القومية " من ناحية وزن القوى مؤلفة من " الحركيين " و " البعثيين "، إذ أن حزب الاستقلال كان قد فقد تنظيمه بصورة شبه فعلية، ولكن لم يفقد هالته وتاريخه المعنوي، كما لم تفقد وجوهه القيادية من أمثال صديق شنشل وفائق السامرائي ومحمد مهدي كبة ألقها وحضورها. وإزاء إصرار " البعث " وإلى حد كبير " الاستقلال "، تم استبعاد ما كان يصفه البعث بـ " التكتلات القومية المشبوهة " (٦٧) التي تم تحديدها بـ " الرابطة القومية " وهي تنظيم محدود يترأسه قومي شبه نازي وابن لأحد شيوخ العشائر هو هشام الشاوي، وبالحزب " العربي الاشتراكي " الذي ترأسه المحامي عبد الرزاق شبيب، وانشق عن حزب الاستقلال وورثه من الناحية الفعلية (٦٨)، و " الحزب الإسلامي " الذي كان يقع في سياق التناقض ما بين " القوميون " و " العراقيين " في إطار " القوميون ". وكان هذا الحزب يعبر عن مصالح ظلامية وعلى ارتباط مع ضباط محافظين أقوياء، وتولى عملية إبادة بضع مئات من الشيوعيين، عن طريق استئجار عصابة من الأوغاد المحترفين، تحول قتل الشيوعيين لديها إلى مهنة أو نوع من الاحتراف (٦٩).

غير أن هذه " الجبهة " كانت من الناحية الفعلية صيغة دنيا متخبطة وضعيفة من صيغ التنسيق وإصدار بعض البيانات المشتركة (٧٠). ويعكس تخبطها وضعفها، عدم نضج مفهوم " التحالف الجبهوي " لدى القوى القومية العراقية. وقد أشار نايف حواتمة الذي كان ممثلاً لـ " الحركة " في الجبهة المذكورة، إلى " أن الائتلافات والتحالفات في ذلك السياق كانت غير ثابتة، ذلك أن الحركة الحزبية لم تكن على درجة من النضج حتى تشتق قواسم مشتركة تضمن ثبات الائتلافات والتحالفات، فكانت تبنى بنوع من السرعة " (٧١). ومن هنا لم تفنق " الحركة " لإقامة الصلات مع الكتل القومية الأخرى التي كان البعث يصفها بـ " المشبوهة "، فقد كان إسقاط قاسم ومعاينة الشيوعيين هو هدف الجميع.

استمرت " حركة القوميون العرب " بالتحالف مع " البعث " في العراق في إطار " الجبهة القومية " بصيغتها " الأنتلافية " الدنيا تلك حتى ٢٨ أيلول ١٩٦١ يوم الانفصال السوري، إذ انسحبت من " الجبهة " إثر توقيع أستاذي البعث صلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني على وثيقة الانفصال، رغم مسارعة " البعث " في العراق في ٢٩ أيلول لإدانة " الانفصاليين عملاء الاستعمار والرجعية " (٧٢) وكان هذا الانسحاب استجابة لرغبة القاهرة أكثر منه قراراً " مستقلاً " لـ " الحركة"، حيث تم في ضوء ضغطها، واتخاذها لقرار إسقاط قاسم بالاعتماد على " الحركة " والضباط " القوميون " دون " البعث " (٧٣). وترتب على انسحاب " الحركة " من " الجبهة القومية " انهيار " اللجنة القومية العليا للضباط الأحرار " وانشقاقها إلى لجنة " بعثية " مرتبطة بـ " البعث " و " قومية " أو " ناصرية " متحالفة مع " حركة القوميون العرب " وهو ما سنتوقف عنده بالتفصيل لاحقاً .

ثالثاً- حول انضمام الكويت إلى الجمهورية العربية المتحدة

١- وراثة حركة ١٩٣٨

ورثت "حركة القوميين العرب" في الكويت، من الناحية الموضوعية "الكتلة الوطنية" التي شكلها في الثلاثينات عدد من التجار القوميين الليبراليين الكويتيين، على شكل جمعية قومية سرية ترى في العراق إبان حكم الملك غازي إقليماً - قاعدة لمجمل القوميين العرب. يمكن اعتبار هذه الجمعية في وجوه عديدة صدى لـ "نادي المثني" (٧٤) القومي في العراق، الذي كان واجهة التنظيم القومي السري الذي ترأسه في العراق يونس السبعوي وقاد حركة أيار ١٩٤١ التحررية ضد الإنكليز.

برز أول نشاط علني لهذه الجمعية القومية السرية، حين تشكلت "لجنة أكتوبر" لنصرة فلسطين عام ١٩٣٦، ثم شكلت "كتلة الشباب الوطني" (شباب الكويت) كواجهة، علنية لها. وضمت كتلة "شباب الكويت" جميع أعضاء اللجنة الكويتية لنصرة فلسطين. وقام ميثاقها على "الإيمان بأن الأمة العربية واحدة، وأن الوطن العربي وطن واحد، ومن حق الأمة العربية ممارسة سيادتها التامة واستقلالها" وأن "الكويت بلد عربي وجزء لا يتجزأ من الوطن العربي الأكبر". ودعا البرنامج الذي نشره "شباب الكويت" عام ١٩٣٨، في إشارة واضحة للهجرة الإيرانية المتنامية إلى: "إغلاق أبواب الكويت في وجه اللاجئين الأجانب، والسماح المطلق للعرب بزيارة الكويت، والتعاون مع العراق" (٧٥). وبذلك انفردت الحركة الإصلاحية في الكويت عن الحركتين الإصلاحيتين في البحرين ودبي اللتين قامتا في سياق الحركات الإصلاحية عام ١٩٣٨ في الخليج العربي، بتقديم مطالب قومية واضحة: أعني المطلبين الأخيرين الخاصين بضرورة فتح البلاد للعرب والتعاون مع العراق الذي كان ينحو منحى قومياً تحت حكم الملك غازي (٧٦).

ارتبط باسم الحركة الإصلاحية في الكويت تشكيل أول مجلس تشريعي عام ١٩٣٨ في كل منطقة الخليج والجزيرة العربية. وكان من حيثيات حل هذا المجلس، وحظر نشاط "الكتلة" دعوة بعض كوادرها الملك غازي لضم الكويت إلى العراق. ونتج عن أحداث ما بات يسمى في تاريخ الكويت المعاصر "سنة المجلس" دفاع الكويتيين الشباب عن المجلس بقوة السلاح وإعلانهم العصيان، مما أدى إلى إعدام أحدهم، واعتقال بعضهم، وإرغام البعض الآخر على اللجوء إلى الدول المجاورة (٧٧). وشكل من لجأ منهم إلى العراق مع اللاجئين البحرانيين إثر قمع حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في البحرين ما عرف باسم "اتحاد عرب الخليج" (٧٨).

أضعف ظهور الربيع النفطي، وما نتج عنه من الشروع بإرساء آليات الدولة، من الناحية الموضوعية، طبقة التجار. وحد من النفوذ الذي كانت تتمتع به، فاستقل "الحاكم" لأول مرة عن دعمها المادي واستبدله بعوائد النفط.

أخذ إرساء آليات الدولة شكل إحداث أجهزة حكم محلي للأوقاف والبلدية والمعارف والصحة عام ١٩٥٤ تتسجم مع وضعية "الكويت" يومئذ كمحمية بريطانية مستقلة ذاتياً أو شبه مستعمرة. وقد أدارت هذه الأجهزة/ الدوائر الحكومية الوليدة هيئة من "الشيوخ" الشباب حملت اسم "هيئة الشيوخ العليا". كان ذلك يعني نوعاً من مؤسسة العائلة الحاكمة في أجهزة الدولة، ذلك أن مركزية الدولة في مثل منطقة الخليج والجزيرة تعني مركزية العائلة الحاكمة.

قادت "حركة القوميين العرب" المعارضة الأهلية ضد مركزية العائلة الحاكمة وتمأسسها في أجهزة دولة، فحشدت لاجتماع جماهيري شكل نوعاً من برلمان شعبي، وانتخب هذا الاجتماع "الهيئة التنفيذية الأهلية"، و"كلفها" بأن تحضر للدستور وأن تجري انتخابات مجلس تشريعي (٨٠). يحاكي اسم "الهيئة التنفيذية الأهلية" ضدياً اسم "الهيئة التنفيذية العليا" التي سماها الكويتيون للتو باسم "هيئة الشيوخ العليا". وفي هذا السياق تحديداً برزت "حركة القوميين العرب" كوريث لحركة ١٩٣٨ الدستورية في شرط جديد يتميز أول ما يتميز بإرساء أولي لآليات الدولة "الحديثة". حيث استطاعت "الحركة" عام ١٩٥٦ أن

ترغم الشيوخ على إجراء انتخابات مجلس مشترك للأجهزة الحكومية، وقبل الشيوخ بمبدأ الانتخابات شرط استبعاد ثلاثة من قياديي "الحركة" عنها وهم : الدكتور أحمد الخطيب وجاسم القطامي وعبد الرزاق خالد الزيد. غير أن الأنظمة كانت تجيز انتخاب غير المرشحين، فنجح القياديون الثلاثة، وحين استبعدهم الشيوخ، قدم جميع أعضاء المجالس المنتخبة استقالاتهم (٨١).

وجد التجار القوميون الليبيريون، لاسيما أولئك الذين قادوا حركة ١٩٣٨ في "الحركة" تعويضاً سياسياً عن ضعفهم إزاء تأسس الشيوخ في الدولة (٨٢)، في طور أخذت فيه "الحركة" إثر العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ تمثل نوعاً من حزب أمة في الكويت. فتكرس الزواج ما بين "الحركة" وقادة حركة ١٩٣٨، بانضواء هؤلاء التجار في إطار تنظيمي خاص شكلته "الحركة" لهم هو "الرابطة الكويتية" التي تولى الرجل الثاني في "الحركة" جاسم القطامي رئاستها. وضمت هذه الرابطة ثلاثة من قياديي "الكتلة الوطنية" عام ١٩٣٨ هم : عبد اللطيف ثنيان الغانم الرئيس الفخري للكتلة الوطنية، وأحمد زيد السرحان سكرتير واجهتها العلنية "كتلة الشباب الوطني" أو "شباب الكويت"، وعبد العزيز حمد الصقر أبرز نشطائها (٨٣).

٢ - المطالبة بانضمام الكويت إلى الجمهورية العربية المتحدة

أضعف انخراط العراق في حلف بغداد كثيراً من مسألة الوحدة ما بين الكويت والعراق، فطرح فرع "الحركة" الكويتي إرجاء هذا الانضمام إلى حين يتخلص العراق من ظروف الهيمنة الاستعمارية التي كان يعيشها أثناء حكم نوري السعيد (٨٤) وكان ذلك رداً على ضغوطات العراق الملكي على الكويت للانضمام إلى فيدرالية الاتحاد الهاشمي العربي الذي كان سيضم الكويت والعراق والأردن (٨٥)، من هنا ما إن تم إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة، حتى وجدت "الحركة" فيها مخرجاً للتحرر من ضغوطات العراق الملكي، فطالبت عام ١٩٥٨ شيخ الكويت باسم "الرابطة الكويتية" انضمام الكويت كعضو ثالث إلى الجمهورية العربية المتحدة، ومن هنا طالبت بوضوح تام بإلغاء معاهدة الحماية البريطانية التي تعرف بمعاهدة ١٨٩٩، وبتحرير الثروة النفطية من سيطرة الإنكليز، وتسويق البترول وطنياً وتكوين مجلس إدارة KOC " وإنشاء شركة ملاحه وطنية لتسويق البترول، وتكوين المؤسسات الحكومية، وسحب الأرصدة الكويتية من البنوك الإنكليزية، وإنهاء وجود الشركات الإنكليزية الخمس التي تشرف على تنفيذ المشاريع (٨٧).

لا يعني طرح "الحركة" لانضمام الكويت إلى الجمهورية العربية المتحدة "تهرباً" من الوحدة مع العراق بقدر ما يعني رفضها لهذه الوحدة مع العراق في ظروف انخراطه في حلف بغداد، بدليل أن "الحركة" طالبت عام ١٩٦٣ رسمياً بانضمام الكويت إلى الوحدة الثلاثية الذي أعلنت ما بين مصر وسورية والعراق (٨٨)، إذ كانت الوحدة مع العراق مطلباً كلاسيكياً لـ "القوميين" في الكويت منذ الثلاثينات.

انسجماً مع اصطلاح "الحركة" بوظيفة الأداة الطوعية لـ "الجمهورية العربية المتحدة" بادرت "الحركة" عام ١٩٥٩ لمطالبة شيخ الكويت بانضمام الكويت إلى الجمهورية العربية المتحدة. وبغية تحقيق هذا الهدف عقدت "الحركة" في الأول من شباط ١٩٥٩، اجتماعاً شعبياً في ثانوية الشويخ احتفالاً بالذكرى الأولى لقيام الجمهورية العربية المتحدة. وحضر هذا التجمع أحمد سعيد مدير إذاعة "صوت العرب" والشيخ عبد الله الجابر الصباح. نددت الخطب الحماسية علناً بـ "الأنظمة الرجعية" التي تشكل عائقاً أمام الوحدة العربية" وخص جاسم القطامي بالذكر "الحكم العشائري" في الكويت، وطالب بأن يصبح موقع "الكويت" في الجمهورية العربية المتحدة كموقع "حمص أو حماة يرفرف عليها علم الوحدة الحبيب شامخاً".

لم تتأخر ردة فعل السلطات الكويتية، حيث جرى صدام مباشر بين المجتمعين وقوات الأمن، فاعتقلت السلطات العديد من شخصيات "الحركة" ووجوهها، وسحبت جواز سفر بعضهم، وطردتهم من الوظائف الحكومية، وأبعدت أعضاء "الحركة" العرب غير الكويتيين من الكويت، وتجلت حملتها بإغلاق كافة الأندية والصحف (٨٦)، فانتقل النشاط برمته إلى المؤسسة الأهلية التي لا تستطيع السلطة التحكم بها وهي اليونانية التي تتسيب في أوقات الأزمات.

بالغت "الحركة" في الكويت من خلال مهرجان شباط كثيراً بالقفز على حقيقة الرقم البريطاني في القرار الكويتي، وتصرفت وكأن الكويت، مستقلة بالفعل، كي تستطيع الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة، من هنا طالبت بإلغاء المعاهدة، فأصبحت الوحدة طريقاً للتحرر الوطني. فيستفاد من أنها حددت موعد الاجتماع في الأول من شباط وليس في ٢٢ منه، من أجل أن يكون شهر شباط شهر الضغط على العائلة الحاكمة لإلغاء اتفاقية ١٨٩٩ والانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة.

٣- لجان مقاومة الشيوعية

انخرطت "الحركة" في الكويت، كما في كل مكان آخر تتمتع فيه بوزن يذكر بحملة مقاومة الشيوعية إثر فتح خالد بكداش النار على عبد الناصر بوثيقته "الانفصالية" (ك ١ ١٩٥٨). وقد جرت هذه الوثيقة الوبال على الشيوعيين العرب، بما في ذلك الكويت. إذ تطوع "الحركيون" مع "البعثيين" بحكم تغلغلهم في أوساط العمالة العربية في الكويت ومعرفتهم بنشاطها، بتقديم أسماء النشطاء الشيوعيين العرب المقيمين في الكويت إلى السلطات بغية ترحيلهم. ونتج عن هذه الخدمة التطوعية "القدرية"، طرد السلطات الكويتية لمائتي لاجئ أردني، يعملون في خدمة الحكومة والشركات الخاصة، لجأ أغلبهم إلى الكويت بعد إطاحة الملك حسين بحكومة النابلسي (نيسان ١٩٥٧) حيث اتهم هؤلاء بالشيوعية وسلموا إلى السلطات الأردنية (٩٠).

وإذا كانت هذه الخدمة التطوعية مرتبطة بتحول "الحركة" إلى رأس حربة "ناصرية" في مواجهة الشيوعيين، ولا سيما في العراق، الذي وصل فيه الصراع ما بين "القوميين" و"الشيوعيين" إلى الطريق القاتل: طريق العنف السياسي، فإن سببها المباشر ربما يرتبط برد "الحركيين" على محاولة الحزب الشيوعي العراقي إبان حكم قاسم مد نشاطه إلى الكويت (٩١).

كانت ضربة شباط ١٩٥٩ ضد "حركة القوميين العرب" ضربة "بريطانية" لا لبس فيها، ونوعاً من طبعة كويتية خاصة عن ضرب حركة "الهيئة" في البحرين إثر تظاهرات ٤ ت ٢ ١٩٥٦ واعتقال قادتها ومحاكمتهم ونفيهم (٩٢)، حيث اتهمت مصر في البحرين كما اتهمت في الكويت بالوقوف خلف التظاهرات. إذ لم تكن "الحركة" في الكويت من زاوية تمثيلها الفعلي لـ "الأمة" سوى نسخة كويتية من تمثيل "الهيئة" لشعب البحرين.

٤- الحركة و "أزمة الكويت"

لم تؤثر ضربة شباط ١٩٥٩ على "العلاقة الطيبة" بين "الشيخ" (عبد الله السالم الصباح) وبين "حركة القوميين العرب" وبالذات بينه وبين قياداتها من أمثال الدكتور أحمد الخطيب وجاسم القطامي (٩٣). إذ عمل هذا الشيخ المستنير الذي يعتبر أب التطور السياسي الحديث في الكويت (٩٤)، دوماً بوصفه رجل الكويتيين وليس بوصفه رجل الإنكليز، فأدخل تجديداً هائلاً في فقه الحكم والمشخة في منطقة الخليج والجزيرة العربية، من خلال تأسيسه للشرعية التقليدية على نوع من الشرعية العقلانية- الإدارية الممثلة

بالطموح لبناء المؤسسات. و لم يتوان هذا الشيخ المستنير عن توسيع سلطة حكمه الذاتي إلى أقصى مدى ممكن، وحاول دوماً أن ينتقص من معاهدة ١٨٩٩، مشككاً بجدوى استمرارها، وأثبت في أكثر من مجال لـ "الحماة" البريطانيين صحة تقييمهم السابق له كمعاد للسياسة البريطانية. من هنا اتخذ الشيخ من أحداث شباط نفسها التي قمعها بناء على ضغط البريطانيين، وسيلة ضغط من أجل إلغاء اتفاقية ١٨٩٩، وكان ذلك يتوافق مع الإجماع الوطني الكويتي بتصفية الحماية البريطانية للكويت. وبتأثير ذلك، وإعادة تكييف بريطانيا لسياساتها الاستعمارية مع الوقائع الجديدة، سمحت بريطانيا للكويت في كانون الثاني ١٩٦٠ بفتح ممثلات لها في عدد من البلدان العربية، كما تخلت عن صيانة حقوق الأجانب القاطنين في الكويت (٩٥). وأثمرت حملة الوقائع الجديدة عن إلغاء اتفاقية ١٨٩٩ في ١٩ حزيران ١٩٦١ وحصلت الكويت على الاستقلال. وكان منح البريطانيين الاستقلال بمثابة بالون اختبار لاستراتيجيتهم الجديدة في منطقة الخليج.

أعلن عبد الكريم قاسم في مرحلة أفول شعبيته تبعية الكويت للعراق وبطلان استقلالها، مدعياً أن الكويت ليست إقضاء وجزءاً لا يتجزأ من ولاية البصرة- الإقليم الجنوبي للعراق.

وضع إعلان استقلال الكويت، "حركة القوميين العرب" أمام مرحلة جديدة، فقد كان هذا الاستقلال من منظورها ثمرة من ثمرات حملتها ضد المعاهدة البريطانية، وتحقيقها للتحرر الوطني من الاستعمار الإنكليزي، كما كانت أولويتها السياسية تقوم على تحقيق الوحدة العربية. وإذا كانت أولوية الوحدة قد طرحت في "برنامج" الحركة خلال النصف الأول من الخمسينات مع العراق، فإن جملة المستجدات الناتجة عن حلف بغداد، وعن الصراع "القومي" "العراقي" بعد ذلك، قد أدت إلى ربط مسألة وحدة الكويت مع العراق بموقف نظامه السياسي من الجمهورية العربية المتحدة. ومن هنا دافعت "الحركة" في نشرتها- كراسها "نحن وأزمة الكويت" (تموز ١٩٦١) عن استقلال الكويت في مواجهة إدعاءات الحكم القاسمي (٦٦). أما باسل الكبيسي ففسر ذلك أن "الحركة" رغم أنها اعتبرت نفسها قوة وحدوية، فإنها لم تفكر في إمكانية قيام أية وحدة خارج نطاق الجمهورية العربية المتحدة خشية أن تقود هذه الوحدة إلى تحويل مركز القوة في المنطقة إلى خارج إطار الجمهورية العربية المتحدة (٩٧). ولا يخلو ذلك من صحة، غير أن الموقف الأساسي الذي حكم "الحركة" هنا في اعتقادنا كان موقف الجمهورية العربية المتحدة من إدعاءات قاسم أكثر منه تفكير "الحركة". وهو ما ينسج مع وضعية "الحركة" كأداة طوعية لـ "الجمهورية العربية المتحدة".

التجأ الشيخ عبد الله السالم الصباح في مقاومته لادعاءات قاسم، ضمن ما لجأ إليه، إلى الجمهورية العربية المتحدة مستفيداً من مواجهتها مع الحكم القاسمي. وكان ذلك يعني اعتماده على "حركة القوميين العرب" في الكويت، وهو ما تم فعلاً بدعوة الشيخ قيادة الحركة للمشاركة في الحكومة، وبوعده بقيام حكم برلماني، وبجعل وزارة الخارجية تعمل في إطار سياسة "الحركة" من خلال تكليفه لأحد قادتها بتأسيسها وتعيين كوادرها، الذين كان قسم منهم من كوادر "الحركة" (٩٨).

أثمر هذا التحالف ما بين "الحركة" و"الشيخ" عن إجراء انتخابات المجلس التأسيسي يوم ٣ ديسمبر ١٩٦١، ودعي ١٢٨٨ ناخباً مسجلاً إلى انتخاب عشرين نائباً من أصل ٧٣ مرشحاً. وحصلت "الحركة" وحلفاؤها من التجار القوميين المؤطرين في "الرابطة الكويتية" على أعلى الأصوات في الدوائر التي خاضوا فيها الانتخابات. وحصل بينهم الدكتور أحمد الخطيب "نقطة بيكار" "الكتلة القومية" النيابية على أعلى نسبة بين جميع الناجحين. وتولت هذه الكتلة قيادة المجلس، إذ أصبح عبد اللطيف محمد ثنيان الغانم نائباً للرئيس. وشاركت "الحركة" بفعالية من خلال ممثلها التاجر يعقوب الحميضي في وضع الدستور وتضمينه مكاسب ديمقراطية هامة (٩٩) وبذلك ساهمت "حركة القوميين العرب" في بناء

الحياة الدستورية في الكويت، وكانت مسؤولة إلى حد كبير من خلال سيطرتها على الخارجية الكويتية عن السياسة القومية العربية للكويت في الستينات والسبعينات.

رابعاً - الموقف من الاتحادات المضادة للجمهورية العربية المتحدة

١- الاتحاد الهاشمي

استبق المحور الهاشمي قيام الجمهورية العربية المتحدة بأن أعلن في ١٤ شباط ١٩٥٨ عن تشكيل "الاتحاد العربي" ما بين العراق والأردن في محاولة واضحة لتفادي تأثير الرياح "الناصرية" التي عصفت بالمنطقة وبهدف إيجاد محور مقابل للجمهورية العربية المتحدة في المشرق العربي. وكان مقرراً للكويت أن تدخل طرفاً ثالثاً إلى الاتحاد، إلا أن "الحركة" في الكويت أخذت تربط الوحدة مع العراق بتحرره من الظروف الاستعمارية التي كان يعيشها في ظل نوري السعيد، في حين أن فرع "الحركة" الأردني بتأثير تكوينه القومي التقليدي، ارتبك و عجز عن اتخاذ موقف فوري من "الاتحاد العربي" (الهاشمي)، وانزلق إلى تأييد هذا الاتحاد معتبراً أن كل خطوة اتحادية أو وحدوية بصرف النظر عن مضمونها هي خطوة إلى الأمام ينبغي القبول بها والنضال من داخلها (١٠٠). ويعكس هذا الارتباك الموقف القومي التقليدي "الأصيل" لفرع "الحركة" الأردني من مسألة الوحدة بأي ثمن حتى ولو كانت وحدة عروش، لاسيما إذا كانت مع العراق، والواقع أنه سبق لهذا الفرع أن حيى مبادرة الملك عبد الله بضم الضفة الغربية إلى الأردن معتبراً إياها خطوة وحدوية رغم كل تخوينه للملك عبد الله (١٠١). من هنا انجرف القوميون التقليديون الذين كانوا في محيط "الحركة" أو قريبين منها أو ربما أعضاء فيها لفترة ما إلى تأييد هذا الاتحاد، بما في ذلك المرشد الروحي للحركة في النصف الأول من الخمسينات علي ناصر الدين، وقوميان عربيان بارزان من كتاب "الرأي" جريدة "الحركة" في الأردن هما وصفي التل وأكرم زعيتر. فقد كانت الوحدة بالنسبة لهؤلاء وأشباههم تستمد قيمتها، ليس من دوافعها أو وظيفتها بل من معنى الوحدة ذاته.

لم يطل ارتباك "الحركة" من موضوع "الاتحاد الهاشمي"، إذ سرعان ما هبطت وقائع الصراع الصلد برومنتيكيتها القومية إلى أرض الواقع وتناقضاته. ومن هنا نظمت عبر أحد كوادرها الأساسيين في العراق وهو موظف الخارجية الكبير باسل عبد الرؤوف الكبيسي (١٩٣٣-١٩٧٣) الذي اغتاله الموساد الإسرائيلي لاحقاً في باريس، محاولة في ٨ آذار ١٩٥٨ لقتل أعضاء الوفدين العراقي-الأردني (١٠٢)، وكان المقصود بالعملية بشكل أساسي نوري السعيد.

أخذت "الحركة" بدءاً من عام ١٩٥٩ على وجه التحديد، تواجه من داخلها أول تحدٍ إيديولوجي وسياسي لتكوينها القومي التقليدي. وذلك إثر تقرير "اللجنة الفكرية" التي كان يترأسها محسن إبراهيم عضو القيادة القومية، وتألقت بصورة أساسية من "اللبنانيين". ومن الناحية التنظيمية كانت "اللجنة الفكرية" إحدى لجان اللجنة التنفيذية القومية، ويترأسها أحد أعضائها.

كان هذا التقرير في مختلف وجوهه، انقلاباً إيديولوجياً وسياسياً، طرح إعادة النظر جذرياً ببنية الخطاب القومي التقليدي لـ "الحركة" و بمنطلقاته النظرية-السياسية، فطالب باستبدال شعار "الثأر" بشعار أساسي من نوع "تحرير فلسطين"، ونقض مطابقة الحركة ما بين اليهودي والصهيوني، ورفض نظرية المرحلتين مؤكداً على التشابك بينهما، وأكد على ضرورة إعادة النظر بمبدأ الوحدة بأي ثمن، وجعل الموقف من الوحدة رهناً بمضمونها السياسي (١٠٣). ومن هنا يمكن اعتبار هذا التقرير نوعاً من إرهاب مبكر بالطور الاشتراكي العربي الذي ستدخله "الحركة" إثر الانفصال السوري.

كان من أبرز معالم هذا الإرهاب عام ١٩٥٩، هو إدانة "الاتحاد الهاشمي" من دون تردد ووصفه بـ "الاتحاد المزيف" الذي جاء، رداً وحدوياً، ممسوخاً على البناء الوجودي السليم الذي قام بقيام الجمهورية العربية، وتكتلاً رجعياً للوقوف في وجهها" (١٠٤). وما هو المهم هنا ليس إدانة هذا "الاتحاد" وحسب، بل الأساس النظري- السياسي الجديد الذي ينطلق منه. إذ تحدد "الحركة" لأول مرة بوضوح أن "الوحدة العربية الحقيقية طريق واحد: ذلك هو طريق الشعب، وهدف واحد: ذلك هو مصلحة الشعب" (١٠٥) فتربط ما بين "التجزئة والاستعمار" وتؤكد "أن الوحدة العربية بحد ذاتها ثورة تحريرية كبرى، وأن كل خطوة وحدوية تتضمن طاقة تحريرية معينة" ومن هنا أدرك الاستعمار هذا الترابط، فحاول أن يفرض نماذج "ممسوخة وهياكل مشوهة" عن الوحدة مثل "الاتحاد الهاشمي المنهار". فكان الاستعمار "دوماً يستند إلى التفاعل المزدوج الكائن بين التجزئة والاستعمار، لهذا كنا نرى أن كل اقتراح أو مشروع "وحدوي" من هذا النوع يقوم دوماً على تحالف الاستعمار والرجعية، وبالمقابل، فإن كل خطوة وحدوية حقيقية لا بد أن تتم بعزل الاستعمار والرجعية، وبأن تأخذ القوى الشعبية قضية الوحدة بيدها. والاتحاد الهاشمي المنهار من جهة والجمهورية العربية المتحدة من جهة أخرى، يعطيان في هذا الصدد صورتين وأنموذجين متقابلين" (١٠٦). وبهذا المنطق الإيديولوجي- السياسي الجديد الغريب عن منطق الحركة القومي التقليدي، حددت "الحركة" موقفاً حاسماً من اتحاد ولايات جنوب الجزيرة العربية "أو ما سمي بـ "اتحاد الإمارات" وأصدرت في تشرين الأول ١٩٥٩ وثيقتها المهمة "اتحاد الإمارات المزيف" مؤامرة على الوحدة العربية.

٢- اتحاد الإمارات

آ- ظروف إعلان الاتحاد ووظيفته:

تعود فكرة "توحيد" إمارات جنوب الجزيرة العربية في نوع بسيط من "اتحاد فيدرالي" تابع لانكلترا إلى المقيم السياسي البريطاني رايلي الذي طرح هذه الفكرة عام ١٩٢٥. وقد حاول حاكم عدن البريطاني هيكنبوتام والمستشار في المحميات الغربية تريفا سكييس عام ١٩٥٤ (١٠٧)، أن يفرضاً شكلاً بسيطاً لـ "اتحاد فيدرالي، فضفاض، يقوم على ثلاثة "كيانات" هي: اتحاد الإمارات الغربية (لحج-الفضلي- يافع- الضالع- الحوشي- بيحان- العواذل- ديثنة) واتحاد الإمارات الشرقية: حضرموت (الكثيري والقعيطي) والواحدي. وعدن ككيان خاص مستقل. ويترأس هذه "الكيانات" مجتمعة حاكم عدن الانكليزي (١٠٨). أما عدن نفسها فكانت قد أصبحت منذ أول نيسان ١٩٣٧ مستعمرة تابعة للتاج البريطاني وخاضعة مباشرة للحكومة البريطانية (وزارة المستعمرات). وكان يخضع للإدارة البريطانية لهذه المستعمرة السلطنات المحمية التي أرغمت عام ١٩٣٨ على تشكيل: محميتي عدن الغربية والشرقية.

اضطرت وزارة المستعمرات البريطانية إلى طي مشروع عام ١٩٥٤، بتأثير الحركة "للحجية" المعادية له، والتي تقدمت تحت ضغطها عدد من الأمراء بمشروع آخر مضاد، أكتفى حاكم عدن الإنكليزي برفض مناقشته. كانت "الحركة للحجية" تعبيراً عن توافق موضوعي ما بين السلطان الوطني علي عبد الكريم سلطان لحج وبين عدد من الشخصيات الوطنية اليمنية التي كانت تطرح إقامة دولة جنوبية عربية موحدة مستقلة، تشمل مسقط وعمان. ولم تكن تلك الشخصيات سوى الشخصيات التي تشكلت منها قيادات "رابطة أبناء الجنوب العربي" (١٠٩) التي شكلت بشعارها "لا استقلال بدون اتحاد" و"لا اتحاد بدون عدن" مقابلاً لـ "الجمعية العدنية" التي ضمت الانفصاليين العدنيين الذين كانوا في الواقع رجال "الإنكليز" وصنائعهم.

اتخذت اليمن المستقلة أي المملكة اليمنية موقفاً سلبياً متطرفاً من مشروع اتحاد ١٩٥٤، وأعتبرته خرقاً لمعاهدة ١٩٣٤ الأنكلو-يمنية. وفي سياق هذا الرفض التقت السياسة اليمنية مع المحور العربي المناهض

للسيطرة الاستعمارية البريطانية في الخمسينات، والذي توافقت فيه مصالح : مصر و السعودية بشكل أساسي، وقد استقطب هذا المحور في إطار النهوض العربي ضد الاستعمار كلاً من سورية واليمن إلى مداره، كما استقطب الأردن جزئياً في سنوات ١٩٥٥ - ١٩٥٦ .

تحالفت اليمن المستقلة مع الجمهورية العربية المتحدة في إطار "اتحاد الدول العربية" عام ١٩٥٨ في هذا السياق . وشكل هذا التحالف رغم قيمته الرمزية من الناحية الفعلية، دافعا مباشراً ، لإحياء البريطانيين لمشروع "اتحاد الإمارات " والتسريع بإعلان قيامه، بهدف إقامة سد أمام الامتداد اليمني لـ "الجمهورية العربية المتحدة"، التي تشكل لها نفوذ جدي في جنوب اليمن، حين مزج عمال عدن مطالبهم النقابية بالاحتجاج على العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، فنفذوا حوالي ٣٣ إضراباً منفصلاً خلال فترة خمسة أسابيع (١١٠). والواقع أنه بعيد شهور قليلة من إعلان الجمهورية العربية المتحدة، استدعت لندن في حزيران ١٩٥٨ سلطان لحج علي عبد الكريم باعتباره أكثر الأمراء تنفذاً في القسم الغربي من المحميات، ورغبت إليه بلهجة إنذار أن يوافق على انضمام لحج إلى الاتحاد المرتقب. إلا أن علي عبد الكريم رفض الخضوع وعارض الاتحاد على رؤوس الأشهاد، فاقتمت القوات الإنكليزية السلطنة، وفرضت إزاحة عبد الكريم واستبداله بسلطان آخر (١١١)، وافق لاحقاً على الانضمام إلى الاتحاد.

بهذا المعنى كان " اتحاد ولايات جنوب الجزيرة العربية" أو "اتحاد الإمارات " من زاوية بواعثه المباشرة، رداً " إنكليزياً " على الجمهورية العربية المتحدة، فقد تعجله الإنكليز إثر قيام هذه الجمهورية، وقبلوا أن يبدأ إعلانه بست سلطنات من المحمية الغربية (من بين ٣٠ إمارة في المحميتين)، مما يعني أنهم قرروا إعلان الاتحاد بأي ثمن وبأي شكل ممكن. إذ أن "رابطة أبناء الجنوب العربي " التي ما كان ممكناً تجاهل وزنها. والتي كانت تطرح وحدة واستقلال الجنوب العربي مستثنية شمال اليمن، قد أخذت تطرح إثر قيام الجمهورية العربية المتحدة، وحدة اليمن الطبيعية، وانضمامها إلى الجمهورية العربية المتحدة (١١٢). وبهذا المعنى تم ترجمة قيام الجمهورية العربية المتحدة يميناً بدعوة واضحة من قبل أهم تنظيمات الحركة الوطنية في جنوب اليمن في الخمسينات إلى وحدة اليمن الطبيعية، وأبرز ذلك حقيقة الجدل ما بين القومي والوطني في الخمسينات.

ب- " اتحاد الإمارات المزيف " :

أصدرت "حركة القوميين العرب " وثيقة هامة في تاريخ الحركة الوطنية اليمنية خصوصاً وفي تاريخ "الحركة" عموماً هي "اتحاد الإمارات المزيف / مؤامرة على الوحدة العربية". كتب هذه الوثيقة من الناحية الفعلية قحطان الشعبي (١١٣)، أحد مؤسسي "رابطة الجنوب العربي " وقياديينها، وتولى على الأرجح، الحكم دروزة عضو القيادة القومية لـ "الحركة" ومدير مكتب "الخليج والجنوب العربي " في الإقليم الشمالي، الإشراف الإيديولوجي عليه.

كان السياسي المجرب قحطان الشعبي منفياً سياسياً في القاهرة ومختلفاً مع الأمين العام للرابطة شيخان الحبشي الذي كان بدوره منفياً في القاهرة، وكانت الرابطة بحكم انحلال التوافقات التي أدت إلى "ائتلافها" أخذت تشهد حركات انشقاقية حادة، تجلت في خروج المجموعات الإيديولوجية المتجانسة منها وتشكيلها لـ "تنظيمات " مستقلة، مثل مجموعة عبد الله باذيب الذي شكل "الاتحاد الشعبي الديمقراطي " أو ما يعادل الحزب الشيوعي في اليمن. ومثل قحطان الشعبي أبرز اسم ينشق عن "الرابطة" ويلتحق بـ "حركة القوميين العرب " ليغدو أحد أبرز مؤسسي فرعها في اليمن (١١٤).

كان فرع " الحركة" في اليمن حين أصدرت وثيقة "اتحاد الإمارات المزيف " قيد التأسيس، إذ تمكنت قيادة إقليم "الحركة" في مصر، من تنظيم عدة روابط طلابية عربية، في "الحركة". وكانت أول دورة

إعداد "قيادية" تجريها قيادة "الحركة" لعدد من الخريجين بهدف إعدادهم لتأسيس فروع لـ "الحركة" في أقطارهم، هي الدورة السرية التي أجرتها في دمشق عام ١٩٥٩ وحاضر فيها جورج حبش والحكم دروزة وهاني الهندي وغيرهم .

وضمنت هذه الدورة عشرة كوادر خريجين، من أقطار مختلفة، كان من أبرزهم بالنسبة لليمن فيصل عبد اللطيف الشعبي (١١٥) (الذي قتله رفاقه في المعتقل عام ١٩٧٠)، وقحطان الشعبي السياسي المجرب، العضو المؤسس لرابطة "أبناء الجنوب العربي" (١١٦).

تحدثت الوثيقة على العموم بلغة الجيل "الحركي" الذي انتسب إلى "الحركة" إبان أو بعيد العدوان الثلاثي على مصر، ومن هنا التقت هذه اللغة بلغة تقرير اللجنة الفكرية عام ١٩٥٩. وهي لغة جديدة على لغة القيادة المؤسسة، إلا أن هذه القيادة استوعبتها وتقبلتها وأدرجتها "جدلاً" في منظومتها. فلأول مرة تتحدث وثيقة نظرية "حركية" عن الترابط ما بين المرحلتين "السياسية" و"الاجتماعية" (١١٧)، وتحدد الموقف من أية وحدة أو اتحاد في ضوء مضمونها والقوى الصانعة لها، والوظيفة المتوخاة منها (١١٨). إلا أن القيادة المؤسسة في رقابتها على الوثيقة تبنت على ما يبدو عدم الإخلال بالمحايدة ما بين اليهودي والصهيوني، ولم يكن ذلك على أية حال يشكل أي عائق. وبكلام آخر كانت هذه الوثيقة نوعاً من خلاصة نظرية لتمخضات تحول "الحركة" إيديولوجياً من طورها القومي التقليدي إلى طورها الاشتراكي العربي أو الشعبي. غير أنها اكتسبت بالنسبة لـ "اليمن" أهمية خاصة، وهي أهمية الدليل النظري من الناحية الفعلية لـ "الفرع" اليمني الوليد. ومن هذه الزاوية أعلنت الوثيقة عن ولادة الفرع اليمني لـ "الحركة".

أدانت الوثيقة "اتحاد الإمارات" باعتباره "اتحاداً زائفاً" يمثل رداً إنكليزياً على "اتحاد الدول العربية" الذي قام ما بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة، ومن هنا كان استعجال الانكليز لإقامته مرتبطاً بتخوفهم من احتمال أن يشكل "اتحاد الدول العربية" جسراً تعبر عليه القيادة العربية الرسمية [عبد الناصر] لتدفع النضال العربي فيه، كما كان الاستعمار [الإنكليزي] يخشى بشدة المد الشعبي النضالي العظيم الذي سيولده قيام دولة اتحادية تنتصب على حدود المنطقة التي يحتلها بالقوة" (١١٩). من هنا لا تختلف طبيعة هذا الاتحاد ووظيفته عن طبيعة "الاتحاد الهاشمي" المنهار ووظيفته الاستعماريين. فـ "كل خطوة وحدوية" تأتي من خلال الاستعمار، لن تكون إلا "وحدة" كاذبة هي في جوهرها مؤامرة على الوحدة (١٢٠).

لا تصدر أهمية هذه الوثيقة عن إدانة "اتحاد الإمارات" بقدر ما تصدر عن انطلاقها من مبدأ وحدة اليمن الطبيعية وتحررها في إطار الوحدة العربية. وتشمل اليمن الطبيعية وفق ذلك إقليم اليمن (بشماله وجنوبه)، وجنوب الجزيرة العربية، بما فيه مسقط وعمان وساحل عمان المسمى حالياً بالإمارات العربية المتحدة. من هنا طرحت الوثيقة "وحدة قوى النضال الشعبي في اليمن المحتل وفي إقليم اليمن جنوبه وشماله، وفي جنوب الجزيرة والخليج، في وحدة نضالية متماسكة" (١٢١). ويفسر ذلك تلخيصها الرمزي لهذه الوحدة بشعار "وحدة نضالية متماسكة من عدن إلى البحرين (١٢٢).

أما العنصر الثاني في تلك الأهمية، فيكمن في التأكيد على "التفاعل والتشابك والتداخل بين اليمن المستقل والمحتل. واعتبار "أن معركة التحرير في الجنوب ليس من السهل أن تؤدي إلى نتيجة حاسمة وفاصلة ما لم تدعم وتغذى من شمال اليمن" (١٢٣). الانطلاق من "وحدة إقليم جزئيه ضمن الدولة العربية الواحدة" (١٢٤). وافترقت "الحركة" في ذلك عن برنامج "رابطة أبناء الجنوب العربي" التي كانت ضد فكرة الوحدة مع الشمال (١٢٥)، فلم ترفع "الرابطة" شعار وحدة شطري اليمن إلا بعيد قيام الجمهورية العربية المتحدة حين بدأت المجموعات الإيديولوجية المتجانسة تغادرها وتتشق عنها، بما في ذلك مجموعة القوميين العرب وعلى رأسها قحطان الشعبي .

أما العنصر الثالث المهم، فتحدد في طرح "الحركة" لاستراتيجية "الكفاح المسلح" كاستراتيجية وحيدة لتحقيق تحرر اليمن الطبيعية ووحدها، إذ أكدت "الوثيقة" أن معركتنا في اليمن المحتل وجنوب الجزيرة العربية عامة، إنما هي أولاً وأخيراً معركة كفاح مسلح يقرر فيها منطق الثورة والقوة النتيجة النهائية " (١٢٦) معركة كفاح مسلح، عنيد لا لين فيه ولا مهادنة، ومعركة دماء وبطولات لا تراجع فيها ولا مساومة " (١٢٧) وقد دفع ذلك ناؤومكين إلى التركيز على هذا العنصر بل وتحديده إلى أن "الفضل الرئيسي لفرع حركة القوميين العرب في اليمن الجنوبية - جنوب اليمن حالياً . الباحث - ينحصر في أنها أعطت حركة التحرر الوطني في اليمن الجنوبية - جنوب اليمن - طريقة نضال جديدة : الطريقة المسلحة (١٢٨).

أما العنصر الرابع المهم، فيتحدد في تركيز الوثيقة على: " توضيح الأساس القومي العربي والإطار القومي العربي للمعركة التي نخوضها في هذا الجزء من الوطن العربي "، ومن هنا فإنها تعتبر معركة اليمن المحتل والجنوب الكبير عامة، جزءاً لا يتجزأ من معركة الوحدة العربية الشاملة"، ف "ليست أبدا معركة إقليمية محلية، إنها جزء من معركة قومية شاملة " (١٢٩) " تخوضها الأمة العربية ضد الاستعمار والتجزئة والاعتصاب اليهودي " (١٣٠).

خاتمة

يمكن القول أنه قد حدث انسجام تام بين استراتيجية "حركة القوميين العرب" واستراتيجية عبد الناصر، في الطور الذي كانت فيه أكثرية الجماهير، ولا سيما في المشرق العربي بما في ذلك ضمناً الخليج والجزيرة العربية ناصرية (١٣١). ويفسر هذا الانسجام التام تحول "الحركة" لأول مرة في مجرى عملها كأداة طوعية لـ "الجمهورية العربية المتحدة" وسط تلك الأكثرية الناصرية غير المنظمة، من "أخوية" قومية نخوية، هامشية ومعزولة إلى "تنظيم جاهيري" وفق تعبير لجورج حبش، أو بكلمة أدق، إلى منظمة طليعية صلبة ومتماسكة تضطلع بمهام حزب ناصري . وتعوض عن غيابه الفعلي. ومن هنا كان طبيعياً أن يصدر طرح "الالتحام بالناصرية" عن الجيل الثاني في "الحركة" وليس عن جيل النواة القيادية المؤسسة، إذ يمكن اعتبار ذلك الجيل بأنه جيل "ناصرى" وانضم إلى "الحركة" على خلفية عملها كأداة طوعية للجمهورية العربية المتحدة.

ويفسر هذا الانسجام التام ما بين "الحركة" و"الجمهورية العربية المتحدة"، التوسع التنظيمي لـ "الحركة" إبان الجمهورية العربية المتحدة. ففي جامعة القاهرة حيث غضت الأجهزة المصرية المؤولة عن الشؤون العربية، أي أجهزة المخابرات المصرية في نهاية المطاف، النظر عن نشاطها، فإن "الحركة" تمكنت من السيطرة على "اتحاد بعثات طلاب الكويت" الذي أصبح واجهة طلابية لعملها التنظيمي في أوساط الطلبة العرب، فشكلت عدة "روابط" حركية يمنية وكويتية وفلسطينية، يضم كل منها عدة خلايا، كما تمكنت من تنظيم خلية أو خليتين مصريتين، ومن تجنيد عدد من الطلاب البحرانيين والليبيين والسودانيين (١٣٢).

وفي عام ١٩٥٩م تخرج بعض هؤلاء الطلاب "الحركيين" من جامعة القاهرة، فبادرت القيادة القومية لـ "الحركة" التي كان مقرها في دمشق (الاقليم الشمالي) بإجراء دورة تنظيمية سرية لعشرة منهم، كلفتهم في نهايتها بتأسيس فروع لـ "الحركة" في أقطارهم (١٣٣).

ففي البحرين تمكن أحمد حميدان من تأسيس أول خلية لـ "الحركة" (١٣٤) ، سستطور إلى فرع من أبرز فروع " الحركة" في إقليم الخليج والجزيرة العربية. أما في السودان فلم يتمكن العضو السوداني من تشكيل سوى خلية لم يقيض لها التوسع (١٣٥). وفي اليمن حقق فيصل عبد اللطيف الشعبي نجاحاً باهراً، حيث تمكن من تأسيس الخلية اليمنية الأولى لـ "الحركة" في منطقة الشيخ عثمان (عدن) أواخر عام ١٩٥٩، التي توسعت بسرعة إلى "رابطة" ضمت موظفين ومعلمين وتلامذة (١٣٦)، وهو ما سنتوقف عنده لاحقاً بالتفصيل.

وجرياً على تقليدها في إخضاع الفروع "المحدثة" إلى رقابة مركزية صارمة، أوفدت القيادة القومية مسؤولها في الإقليم الجنوبي الطالب محمد كشلي، لتأسيس الفرع "الليبي" ، حيث تمكن كشلي مع " الحركيين " الليبيين الذين كان على رأسهم عمر المنتصر (وزير الخارجية الليبي لاحقاً) من تأسيس أول خلية في مدينة "مصراتة" الليبية، وإبان ذلك تم جذب الشاب معمر القذافي إلى "الحركة" الذي سرعان ما التحق بالكلية العسكرية، ليقود لاحقاً حركة الفاتح من أيلول (١٩٦٩) (١٣٧).

وإذا كانت ليبيا تقع جغرافياً في المغرب العربي، في حين تقع إيديولوجياً في المشرق العربي، فإنه يمكن القول إن تنظيم "الحركة" لم يتمكن من الامتداد خارج منطقة المشرق العربي، بما فيها منطقة الخليج والجزيرة العربية. فكانت "حركة القوميين العرب" بهذا المعنى وحتى تاريخ "حلها" تنظيماً مشرقياً ارتبط تحولها من "أخوية" مغلقة إلى "حركة" ذات حضور سياسي بتبنيها الطوعي للسياسة الناصرية، وخوضها معارك عبد الناصر.

هوامش الفصل السادس

- (١) الرأي، العدد ١٥٥، س ٤، ك ٢ ١٩٥٨، ص ١، قارن ب: محسن ابراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، دار الطليعة، بيروت، ط ١، ١٩٧٠، ص ٢١.
- (٢) فؤاد مطر، حكيم الثورة (حوار)، هاي لايت، لندن ١٩٨٣ ص ٦٠-٦٦ قارن ب: جورج حبش يتذكر، حوار غسان شريل، مجلة الوسط، عدد ١٩٦ (٣٠/١٠/١٩٩٥) ص ٢٣-٢٤.
- (٣) مقابلة شخصية في ١١/٣/١٩٩٦ مع جورج حبش
- (٤) باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، تعريب نادرة الخضير الكبيسي، مؤسسة الأبحاث العربية، ط ٤، ١٩٨٥، ص ٩٥.
- (٥) الكبيسي، المصدر السابق، ص ١٠٠.
- (٦) من مقابلة شخصية مع عبد الحميد السراج، أوردها الكبيسي المصدر السابق، ص ٢١.
- (٧) مقابلة شخصية في ٢٤/٨/١٩٩٥ مع جهاد ضاحي في دمشق.
- (٨) مقابلة شخصية في ١١/٣/١٩٩٦ مع جورج حبش وجهاد ضاحي معاً في منزل جورج حبش في دمشق.
- (٩) حكيم الثورة، ص ٦٢، قارن بالكبيسي، ص ١٠٣.
- (١٠) عدد من المؤرخين، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج ١، دار التقدم، موسكو ١٩٧٥، ص ١٨٤.
- (١١) كان نايف حواتمة بين هؤلاء الكوادر، حيث استدعته الحركة من الأردن إلى طرابلس للمشاركة في قيادة الثورة ضد- حكم كميل شمعون. مقابلة شخصية في ١٨/١١/١٩٩٥ مع نايف حواتمة.
- (١٢) جان بيير كوت و جان بيير مونييه، عناصر من أجل علم اجتماع سياسي، ترجمة أنطون حمصي، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٤، ص ١٩٨.
- (١٣) محسن ابراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، مصدر سبق ذكره ص ٣٨-٣٩.
- (١٤) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠.
- (١٥) ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩. قارن ب: معن زيادة، تقويم تجربة حركة القوميين العرب في مرحلتها الأولى، القومية العربية في الفكر والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ٣، تموز ١٩٨٤، ص ٣٤٢.
- (١٦) حكيم الثورة مصدر سبق ذكره، ص ٦٢ قارن ب: ابراهيم، مصدر سبق ذكره ص ٤١.
- (١٧) ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢-٤٣ قارن ب: زيادة، مصدر سبق ذكره ص ٣٤٢ وبالكبيسي، مصدر سبق ذكره ص ١٠٣.
- (١٨) الكبيسي مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣.

- (١٩) هاني الهندي، أورده حنا بطاطو، العراق، الكتاب الثالث: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ط ١، بيروت ١٩٩٢، ص ٣٤٣.
- (٢٠) مقابلة شخصية سبق ذكرها مع حبش .
- (٢١) إبراهيم مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.
- (٢٢) مقابلة شخصية سبق ذكرها مع نايف حواتمة. أما هاني الهندي فيذكر، كما ينقل بطاطو، في مصدر سبق ذكره ص ٣٤٣، أن عدد أعضاء الفرق كان بحدود منتي عضو.
- (٢٣) مثل باسل الكبيسي وغازي قصاب وعدنان الكيلاني وزهير عطية وحامد الجبوري . وكان هؤلاء باستثناء الكيلاني أعضاء قيادة إقليم العراق بعيد ثورة تموز. ومن بين الاستثناءات سلام أحمد الذي حاز بفضل تفوقه الدراسي على منحة حكومية للدراسة في الجامعة الأمريكية في بيروت، وانتسب إلى الحركة هناك ليعود ويعمل في قيادة إقليم العراق، وبعيد الافراج عنه عام ١٩٦٣- انزوى من الناحية الفعلية جانباً وضعف نشاطه كثيراً بسبب التعذيب الشديد الذي تعرض له في معتقل سلطات شباط . (مقابلة شخصية مع حواتمة سبق ذكرها)
- (٢٤) مقابلة شخصية في ٢٦ / ١ / وفي ١٩٩٦/٢/٢ مع عبد الإله النصراوي في دمشق وبيروت. هناك في المصادر غير الحركية إشارة واضحة إلى نشاط حواتمة لاسيما بشأن خطة اغتيال عبدالكريم قاسم. انظر مثلاً : عبد الكريم الفرحان ، حصاد ثورة، (مذكرات) تجربة السلطة في العراق (١٩٥٨-١٩٦٨)، دار البراق لندن، ط ١، ١٩٩٤، ص ٦٥، غير أن المصادر الحركية تسدل تعتيماً تاماً حول دور حواتمة وتتجاهل دوره الأساسي كمؤسس حقيقي للفرع العراقي، فلا يشير الكبيسي إلى دوره، كما يتجاهله الدكتور جورج حبش ، وهاني الهندي تماماً. قارن بـ : حكيم الثورة مصدر سبق ذكره، وبـ : حديث الهندي إلى بطاطو في مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٣.
- (٢٥) حول هذه التظاهرات، انظر بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩- ٦٤ ومقابلة مع عبد الإله النصراوي أبرز الذين قادوا هذه التظاهرات.
- (٢٦) حول هذين الشيخين انظر: د. وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، بيروت، آذار ١٩٨٤، ص ١٢٥ و ٣٠٥ و ٣٣٩ و ٣٥٣ و ٣٥٨ و ٣٧٤ و ٣٩١ و ٣٩٣ و ٣٩٦ .
- (٢٧) هم : عبد الإله النصراوي وعلي كمونة وعبد الأمير الحلو وعلي منصور.
- (٢٨) مقابلة شخصية سبق ذكرها مع النصراوي .
- (٢٩) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤.
- (٣٠) انظر على سبيل المثال : التوجيهات التي عممتها القيادة القطرية لـ "البعث " في العراق في أواخر حزيران ١٩٥٣، والتي يرد فيها وصف الشبان الاستقلاليين بـ " القوميين العرب " لا بد من لفت نظر الأعضاء إلى الشذوذ في التفكير والسلوك عند بعض الشبان الذين يسمون أنفسهم بـ " القوميين العرب " في هذه المقاطعة ـ العراق ـ بالذات هؤلاء الشباب هم نتاج الأسس الخاطئة التي سار عليها حزب سياسي معروف يتبنى القومية هو حزب الاستقلال. إنهم يدورون في فلكه وعنه (يصرون) سلسلة : نضال البعث، ج ٧، دار الطليعة، بيروت ط ١، ك ١ ١٩٦٥، ص ٣٣٨.
- (٣١) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤.
- (٣٢) بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص : ٣٤.
- (٣٣) قارن بتعميم حركة القوميين العرب : تعميم حول اسم الحركة، ص ١-٣.
- (٣٤) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤.
- (٣٥) حركة القوميين العرب في العراق، الوحدة طريقتنا، ت ١٩٥٨-١٩٥٨، ص ١٣-١٤ .
- (٣٦) بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص ١١٩.
- (٣٧) أورده بطاطو، المصدر السابق، ص ١٤١
- (٣٨) د مجيد خدوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، ط ١، بيروت، ١٩٧٤، ص ١٣٤-١٣٩.
- (٣٩) ثابت حبيب العاني يتذكر، مجلة رسالة العراق، العدد ٨، تموز ١٩٩٥، ص ١٩. قارن بـ . خدوري المصدر السابق ص ١٣٤
- (٤٠) خدوري، المصدر السابق ص ١٣٩-١٤٤. قارن مع العاني، المصدر السابق ص ١٩.
- (٤١) انظر نص البيان عند : ابراهيم الجبوري، سنوات من تاريخ العراق، النشاط السياسي المشترك لحزبي الاستقلال والوطني الديموقراطي ١٩٥٢-١٩٥٩، المكتبة العالمية، بغداد، دون تاريخ، ص ٤٨٦-٤٨٨.
- (٤٢) انظر الجبوري المصدر السابق ص ٣٨٩
- (٤٣) تقوم الثقافة الشفوية داخل الحزب الشيوعي السوري على تحديد صدور هذا البيان قل إعلان الجمهورية العربية المتحدة، في حين أنه قد تم الاعلان عنه بعد إعلان الجمهورية بحوالي تسعة أشهر.
- (٤٤) خدوري، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٩، ١٤٤ ويشير خدوري إلى أن عبد الكريم قاسم جعل من "مؤامرة" الكيلاني ذريعة للتشهير بمصر.
- (٤٥) الجبوري مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٠-٣٩١.

- (٤٦) قارن بـ بطاطو مصدر سبق ذكره، ص ١٦٩
- (٤٧) بطاطو المصدر السابق، ص ١٧٣.
- (٤٨) يشير " القوميون " عادة إلى جريدة اتحاد الشعب في ٩ شباط ١٩٥٩. قارن بـ عبد الكريم فرحان، حصاد ثورة، مذكرات، تجربة السلطة في العراق (١٩٥٨-١٩٦٨)، دار البراق، لندن، ط ١ ١٩٩٤. ص، ١٦.
- (٤٩) حركة القوميين العرب في العراق، " أيها الشيو عيون . أين ايماتكم بالاتحاد الفيدرالي " شباط ١٩٥٩
- (٥٠) بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٤.
- (٥١) الفرحان ، مصدر سبق ذكره، ص ١٥ قارن بـ بطاطو مصدر سبق ذكره، ص ١٤٢ .
- (٥٢) الفرحان مصدر سبق ذكره، ص ١٥
- (٥٣) الفرحان مصدر سبق ذكره، ص ١٨.
- (٥٤) العاني مصدر سبق ذكره، ص ١٩-٢٠.
- (٥٥) مقابلتان شخصيتان سبق ذكرهما مع حواتمة والنصراوي.
- (٥٦) العاني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.
- (٥٧) بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٣.
- (٥٨) مقابلة شخصية في ١٩/١٠/١٩٩٥ مع طالب شبيب، وقد أكد لنا شبيب أنه قد تم التنسيق مع حركة القوميين العرب بواسطة صديق شنشل عضو قيادة حزب الاستقلال .
- (٥٩) غازي العياش (رسالة صحفية) الاسبوع العربي، عدد ١٩٤، س ٤، الاثنين ٢٥ شباط ١٩٦٣.
- (٦٠) الفرحان مصدر سبق ذكره، ص ٦٥.
- (٦١) مقابلة شخصية في ١٩/١٠/١٩٩٥ مع طالب شبيب قارن بـ : هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة، تجربتي في حزب البعث العراقي، دار الريس لندن ط ١ آذار ١٩٩٣.
- (٦٢) قارن بالكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤
- (٦٣) نضال البعث ، ج ٧، مصدر سبق ذكره، ص ٩١-٩٢.
- (٦٤) نضال البعث المصدر السابق ص ٩٥.
- (٦٥) هناك في المعلومات المكتبية خلافات والتباسات واضحة حول تحديد الأطراف المشاركة في هذه الجبهة، وزمن قيامها وانفراطها. فوق مصطفى دندشلي : حزب البعث العربي الاشتراكي، دار الطليعة، بيروت، ط ١ ت ٢، ١٩٧٩، ص ٢٣٥. فإن هذه الأطراف هي : البعث، الاستقلال والقوميون العرب، والعربي الاشتراكي، أما هاني الفكيكي فيذكر في "أوكار الهزيمة" مصدر سبق ذكره، ص ١٧٨ أن اسم الجبهة هو "الجبهة القومية التقدمية" وأنها ضمت إلى جانب البعث كلاً من حركة القوميين العرب ، والاستقلال والعربي الاشتراكي ، وبعض الوجوه الناصرية والقومية. وفي حين يشير الدندشلي إلى أن الجبهة تشكلت في اواخر ١٩٥٩، ثم انسحب منها كل من الحركة والعربي الاشتراكي حوالي أواخر آب ١٩٦٠ فإن ابراهيم الجبوري في مصدر سبق ذكره ص ٤٠٣ يشير إلى أن الجبهة تأسست عام ١٩٦١ ثم يقول : إن الحركة انسحبت من الجبهة لتتضم إلى جبهة أخرى قام على تأليفها عبد الله الريماوي وفؤاد الركابي بعد انفصالهما عن حزب البعث ، وبالتعاون مع الحزب العربي الاشتراكي وعناصر مستقلة أخرى . ويبدو أن الجبوري يعني هنا التجمع القومي الذي تأسس في القاهرة بدعم من الجمهورية العربية المتحدة، وتولى فانق السامرائي رئاسته لفترة محدودة . أما أطراف الجبهة في الداخل فيحددها الجبوري بـ : البعث، الحركة، الاستقلال.
- (٦٦) مقابلة شخصية في ٢٦/١/١٩٩٦ مع مهدي عبيدي "بعثي" و مع " عبد الإله النصراوي " حركي "
- (٦٧) نضال البعث ج ٧، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩
- (٦٨) حول العربي الاشتراكي انظر: عبد الله الجيزاني، حزب الاستقلال العراقي، ١٩٤٦-١٩٥٨، دون دار نشر، دون مكان ، ط ١، ١٩٩٤. ص ١٣٠-١٣١ قارن بـ : جوري، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠١.
- (٦٩) بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٤. قارن بـ : خدوري، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٦.
- (٧٠) مقابلة سبق ذكرها مع شبيب .
- (٧١) مقابلة سبق ذكرها مع حواتمة.
- (٧٢) انظر نص البيان في نضال البعث ج ٧، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٤-١٧٨ .
- (٧٣) مقابلة سبق ذكرها مع النصراوي .
- (٧٤) للتفصيل في طبيعة نادي المثني وتركيبته وأهدافه. أنظر عبد الله الجيزاني، حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦-١٩٥٨، التجربة الفكرية والممارسة السياسية، ط ١، دون مكان، ١٩٩٤ ص ٣٦-٥١.
- (٧٥) للتفصيل في الكتلة الوطنية وفي واجهتها " شباب الكويت " ، انظر : د. فلاح عبد الله المديرس، ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت (١٩٣٨-١٩٧٥) دار قرطاس للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٤، ص ٦-١٢ قارن بـ : الدكتور غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، دار قرطاس ، الكويت ط ١، ١٩٩٤، ص ٢٠-٢١ .
- (٧٦) د. خلدون حسن النقيب ، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، مصدر سبق ذكره، ص ١١٦-١١٨.

- (٧٧) النجار، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨-٢٩ و ٦١.
- (٧٨) د. جمال زكريا، الخليج العربي دراسة لتاريخ إمارات، ١٩١٤، ١٩٤٥. ص ٢٢١ أوردته الجبهة الشعبية لتحرير عمان و الخليج العربي ، وثائق النضال الوطني ١٩٦٥-١٩٧٤، دار الطليعة بيروت ط ٢ ت ١ ١٩٨١ ص ، ١٢٩ (٧٩) النجار، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.
- (٨٠) المديرس ، مصدر سبق ذكره، ص ١٤. قارن بالنجار، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٠-٥٥.
- (٨١) المديرس، ص ١٤-١٥، والنجار ص ٤٨ - ٤٩ .
- (٨٢) قارن ب: ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧ - ٢٨ .
- (٨٣) للتفصيل حول الرابطة الكويتية انظر المديرس، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧-٢٨.
- (٨٤) زيادة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤١
- (٨٥) النجار، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧
- (٨٦) بيان الرابطة الكويتية حول انضمام الكويت إلى الجمهورية العربية المتحدة، ١٩٥٨-، الكويت أوردته المديرس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨
- (٨٧) المديرس ، المصدر السابق ص ١٥
- (٨٨) نحو تثبيت لجنة الكويت و علم الجمهورية العربية المتحدة، الطليعة، العدد ٢٨، الأربعاء ١٠ نيسان ١٩٦٣، ص ١٣.
- (٨٩) مقابلة شخصية في ١٦/١٢/١٩٩٥ مع جاسم القطامي في الكويت. قارن بوصف حي بالاجتماع في : خالد سعود الزيد، أدباء الكويت في قرنين ، ج ٣، شركة الربيعان للنشر، الكويت، ط ١، ١٩٨٢. ص ٣٠٥. وب-المديرس، مصدر سبق ذكره، ص ١٦-٢٨ وبالنجار، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩ وب: د. شفيق الغبرا. الكويت، دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع، مركز ابن خلدون، الاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٠٤.
- (٩٠) أوردته، د. هاشم بهمهاتي ، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي، ١٩٥٥-١٩٧٥، ترجمة د سامي مسلم، مؤسسة الأبحاث العربية، ط ١ بيروت ١٩٨٤ ص ١٩١
- (٩١) المديرس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.
- (٩٢) للتفصيل في ذلك انظر: حسين موسى البحرين ، النضال الوطني والديموقراطي، ١٩٢٠-١٩٨١، الحقيقة برس، ط ١ ١٩٨٧، دون مكان نشر، ص ٦٧-٦٩
- (٩٣) النجار، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢-٦٣ .
- (٩٤) بهبهاتي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٩.
- (٩٥) مجموعة مؤرخين . تاريخ الأقطار العربية المعاصر ج ١ دار التقدم ، موسكو، ١٩٧٥، ص ٥٩٣.
- (٩٦) حركة القوميين العرب، نحن وأزمة الكويت، تموز ١٩٦١، قارن بالكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦
- (٩٧) الكبيسي، المصدر السابق ص ١٠٦.
- (٩٨) مقابلة سبق ذكرها مع القطامي
- (٩٩) يعتمد هذا التحليل على البيانات الإحصائية التي نشرها النجار في مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧-١٢٩.
- (١٠٠) ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.
- (١٠١) في ذكرى انضمام الضفة الغربية إلى الأردن ، الثار ٢٣، س ٥ ، ١٩٥٧/٤/٢٥، ص ٣.
- (١٠٢) أسعد عبد الرحمن في مقدمة كتاب الكبيسي ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.
- (١٠٣) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤-٧٥ .
- (١٠٤) حركة القوميين العرب، اتحاد الإمارات المزيف، مؤامرة على الوحدة العربية، ت ١ ١٩٥٩ ص ٤.
- (١٠٥) المصدر السابق ص ٩.
- (١٠٦) المصدر السابق الصفحة ذاتها.
- (١٠٧) فيتالي ناومكين ، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديموقراطية الوطنية، دار التقدم، موسكو ، ١٩٨٤، ص ١٤.
- (١٠٨) اتحاد الإمارات المزيف، مصدر سبق ذكره، ص ١
- (١٠٩) تاريخ الأقطار العربية المعاصر مصدر سبق ذكره، ص ٥١٦.
- (١١٠) فرد هوليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة : حازم صاغية، وسعد محيو، دار ابن خلدون ، ط ١ بيروت ١٩٧٥. ص ١٣٢.
- (١١١) تاريخ الأقطار العربية المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص ٥١٦.
- (١١٢) اتحاد الإمارات المزيف، مصدر سبق ذكره، ص ٤.
- (١١٣) مقابلة شخصية في ٢/٢/١٩٩٦. مع محمد كشلي .
- (١١٤) ناومكين ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨-٤٩
- (١١٥) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦-٥٧.

- (١١٦) مقابلتان سبق ذكرهما مع كشلئ والنصراوي .
- (١١٧) اتحاد الإمارات المزيف، مصدر سبق ذكره، ص ١٠ - ١١ .
- (١١٨) المصدر السابق ص ٩
- (١١٩) المصدر السابق ص ٦
- (١٢٠) المصدر السابق ص ٩ .
- (١٢١) المصدر السابق ص ١٤ .
- (١٢٢) المصدر السابق ص ١٥ .
- (١٢٣) المصدر السابق ص ١٢ .
- (١٢٤) المصدر السابق ص ٣٠ .
- (١٢٥) ناؤومكين : مصدر سبق ذكره، ص ٧٨ .
- (١٢٦) اتحاد الإمارات المزيف، مصدر سبق ذكره، ص ١
- (١٢٧) المصدر السابق ص ١١
- (١٢٨) ناؤومكين مصدر سبق ذكره، ص ٧٨ .
- (١٢٩) اتحاد الإمارات، مصدر سبق ذكره، ص ١٣
- (١٣٠) المصدر السابق ص ١٠ .
- (١٣١) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧ .
- (١٣٢) مقابلة سبق ذكرها مع كشلئ .
- (١٣٣) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦-٥٧ .
- (١٣٤) مقابلة شخصية في ١٨/١٠/١٩٩٥ مع عبد الرحمن نعيمى .
- (١٣٥) حكيم الثورة مصدر سبق ذكره، ص ٥٧ .
- (١٣٦) ناؤومكين، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢-٧٣ .
- (١٣٧) مقابلة سبق ذكرها مع كشلئ .